التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 108 السنة الرابعة عشر - نوفمبر 2016

دبوس

تحتاج البحرين لقانون عصري للصحافة يضمن حرية التعبير والكتابة والابداع ويصون حقوق الصحفيين بدلاً من زيادة القيود والتعتيم والمنع.

التوظيف السياسي للطائفية

الطائفية في معناها المزدوج، أي في تعبيرها عن مجتمع متعدد الطوائف، أو ثنائي التكوين الطائفي كما هو حال مجتمع البحرين، وفي كونها ساحة من الحساسيات وحتى الاحتكاكات بين أبناء هذه الطوائف لم تنشأ اليوم، وإنما هي موروث عمره قرون من الزمن، وهذا الموروث يمتلك كل أسباب استمراره المترسخة في التكوين الاجتماعي في أشكال الوعي .

ولا يمكن أن نتعاطى مع هذه المسالة من زاوية الرغبات أو النوايا الحسنة فلن نصحو في صباح الغد أو الصباح الذي يليه ونرى المجتمع وقد تحررمن تكوينه الطائفي، أي من كونه مبنياً على ثنائية أو تعددية مذهبية لا مناص من الإقرار بها والتعايش معها بصفتها صفة ملازمة له إلى أمد غير منظور.

بهذا المعنى ليست البحرين حالاً شاذة بين بقية المجتمعات في العالم المعروفة بتعدد الأجناس والأعراق والطوائف والمذاهب التي يعيش أصحابها على أراضي هذه البلدان ويكونون بالتالي مجتمعا واحداً أو مشتركا، تجمعهم، وفي أحيان كثيرة، تكاد تصهرهم مشتركات عديدة قوية لا يعيقها التنوع أو التعدد القومي والطائفي.

بل ان المجتمعات متعددة أو متنوعة التكوينات يمكن أن تكون أكثر حيوية وثراء ثقافيا واجتماعيا بالقياس للمجتمعات أحادية التكوين، لأن التنوع يتيح التفاعل الخلاق بين المكونات المختلفة، ويعني أيضا تعدد الروافد الثقافية والتاريخية التي تضفي هذه الحيوية.

لكن المسألة الطائفية في مجتمعنا، كما هي في المجتمعات العربية – الإسلامية يمكن أن تتحول إلى أداة موظفة توظيفاً سياسياً، يحتمل الكثير من أوجه الإقصاء، التي ليس في متناول قوة أخرى غير الدولة أن تعالجها إن هي أرادت تجنيب المجتمع مخاطر الفتنة، عبر توكيد فكرة المواطنة التامة، القائمة على تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات، مما يعمق من فكرة الانتماء الوطني ويعززها، ويضعف بالتالي من حدة التعصب الطائفي، الذي ينشط كلما ضعفت آليات الدمج الوطني التي تعزز المشتركات على حساب عوامل الفرقة أو التنافر .

أفرز تطور المجتمع البحريني الحديث قوى قوية التأثير أفلحت في التحرر من الأسر الطائفي، وغدت قوى عابرة للطوائف، وتمثل تيارات الحركة الوطنية بمختلف ميولها اليسارية والقومية العمود الفقري لهذه القوى لأنها عززت من طابعها غير الطائفي وغير العرقي في معارك النضال الوطني والطبقي من أجل الأهداف المشتركة للفئات الشعبية الكادحة، وقدمت هذه القوى للمجتمع قيادات من الوزن الثقيل، حالت دون أن تكون الطائفية وسيلة من وسائل: فرق تسد، ومع التراجعات التي شهدها مجتمعنا في السنوات الماضية استشرت من جديد وسائل وطرق التوظيف السياسي للطائفية لإعمال التمزيق في الوحدة الوطنية والحيلولة دون إستعادتها.

موقفنا

بناء التيار الوطني الديمقراطي مهمة اليوم والغد

مثَّل التيار الوطني الديمقراطي في البحرين بإرثه النضالي والفكري والمجتمعي تجربة ثرية، استلهمت الأفكار والتجارب الإنسانية في سبيل بناء مجتمع تعددي منفتح على مختلف الثقافات والتراث الإنساني، وانطلق هذا التيار في نضالاته وأدوار مكوناته المختلفة من مفاهيم وقيم العدالة الاجتماعية والمساواة وبناء دولة المؤسسات والقانون العصرية التي يحميها دستور ديمقراطي وتتعزز فيها الشراكة الحقيقية في صوغ القرار الوطني وتقاسم الثروات، وقدم في سبيل ذلك تضحيات جسيمة.

وكانت تنظيمات الحركة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والجمعيات المهنية، وطيف واسع من الشخصيات الوطنية المستقلة في القلب من الحراك الشعبي والوطني على مدار عقود، والى هذا التحرك يعود فضل كبير في تشكل صورة البحرين الحديثة، المنفتحة على كافة المكونات والشرائح والانتماءات الوطنية والتي يتطلع أبناؤها وبناتها ويعملون في سبيل نُصرة قيم العدالة والمساواة ومحاربة الظلم والاستبداد والتخلف والرجعية وإعلاء قيم التسامح ورفض الطائفية بكل أشكالها، ومكافحة الفساد وحماية الأموال والممتلكات العامة ومقدرات الوطن، وصيانة حق الأجيال المتعاقبة في حياة حرة وكريمة.

وأولى هذا التيارأهمية كبرى لقضية إنصاف المرأة وتعزيز دورها في بناء المجتمع، وترسيخ قيم المواطنة بعيدا عن أي غبن اجتماعي أو سياسي، ونشر التنوير الفكري والثقافي ضمن أفق إنساني رحب انعكس تلقائيا على مختلف مناحي الحياة وانماط السلوك.

وظلَّ التيار الوطني أمينا لمبادئه وقيمه تلك في أعتى ظروف القهر الاجتماعي والسياسي خلال عقود طويلة، منذ سنوات النضال ضد الاستعمار والقمع السياسي ومصادرة الحريات والكرامة الإنسانية،

تتمة المقال صفحة ١١

«ملتقى الأحد» يناقش الإعلام وتأثيره على مسيرة الوحدة الوطنية

نظم المنبر التقدمي في ملتقى يوم الأحد بتاريخ 16 /10 / 2016 ندوة بعنوان (الإعلام و تأثيره على مسيرة الوحدة الوطنية) تحدث فيها الكاتبة والصحافية ريم خليفة والباحث الإعلامي الرفيق حسين العريبي.

في ورقتها، أشارت خليفة إلى أن «وسائل الإعلام تطورت بشكل عام في السنوات الأخيرة، ليصبح لها منافس حالي يتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي، التي تقود منافسة مع جميع وسائل الإعلام التقليدية، كالفضائيات والصحف، وذلك بسبب قدرتها السريعة على نقل ونشر المعلومة، لكن المعلومة التي تنتشر، الكثير منها لا يتعدى سوى التحشيد عبر استخدام خطابات الكراهية المناهضة للوحدة الوطنية، وهذا الخطاب تسمعه أيضاً على منابر خطب صلاة الجمعة، وتقرأه فيما يكتبه دعاة الكراهيَّة، وتشاهده على شبكات التواصل الاجتماعي وصولاً إلى ما تبثُّه المنظَّمات الإرهابيَّة من التلذُّذ بتعذيب وقتل البشر الذين يختلفون معهم».

وأضافت: «وعليه، فإنَّ الإشكاليَّة التي تواجهها المجتمعات العربية، ومنها المجتمع البحريني، وخاصة بعد أحداث العام 2011 وحتى اليوم، تتمثَّل في كيفيَّة التفريق بين حريَّة الرأي، الوحدة الوطنية، وخطاب الكراهيَّة في لغة الإعلام المحلي، فحريَّة الرأي، المنصوص عليها في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، لها حدود وضعتها المادة (20) من العهد الدولي، والتي تنصُّ على «الحظر بالقانون أيَّة دعوة إلى الكراهيَّة القوميَّة أو العنصريَّة أو الدينيَّة التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف».

وأردفت: «يعتبر ذلك محرَّماً في العهد الدولي، ويجب على الدول التي صادقت على العهد (والبحرين إحدى تلك الدول) أنْ تمنع مثل هذا الخطاب وتعاقب عليه، والمنع هنا يجب أن يشمل الجميع، بمعنى ألا تتمّ معاقبة جهة دون أخرى، ولا يفسح المجال لنوع معيَّن من الأشخاص والجماعات فيما يعاقب آخرون إذا ارتكبوا الخطأ ذاته، فالممنوع دوليّاً وإنسانيّاً هو ما يجب أن يكون ممنوعاً على الجميع من دون استثناء».

فيما تعرض الرفيق حسين العريبي إلى ما خلفته الأزمة الاجتماعية التي خلفتها الأحداث السياسية في فبراير/ شباط من سنة 2011، التي أدت تداعياتها إلى اتساع الهوة بين مكونات المجتمع البحريني، مما دعا إلى تكاتف كافة القطاعات الحيوية في المجتمع المدني لتجسير الفجوة بين فئات المجتمع لاستعادة الوحدة بين مختلف مكوناته. وأوضح إن ما يسهم في تحوير الاختلافات السياسية داخل المجتمع البحريني إلى خلافات طائفية وعرقية، طبيعة المجتمع البحريني الذي يتميز بتنوع طوائفه وأعراقه، ومن هنا تكمن الحاجة إلى التعرف على تأثير الإعلام في اتجاهات الجمهور البحريني تجاه الوحدة الوطني، حيث يعد الإعلام من وسائل التأثير في الرأي العام، لما يمتلكه من ميزة سهولة التداول بين الناس بمختلف طبقاتهم وشرائحهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية أو اهتماماتهم الثقافية أو الاجتماعية وغيرها من الاهتمامات.

قطاع النقابات العمالية والمهنية بالمنبر التقدمي

نتضامن مع عمال «جارمكو» ونرفض المساس بحقوق العمال في أي موقع كان

تابعنا في قطاع النقابات العمالية والمهنية بالمنبر التقدمي الأنباء الواردة ما أقدمت عليه الإدارة التنفيذية بشركة البحرين لدرفgة الألمنيوم (جارمكو) من تراجعات عن الاتفاقيات مع الجانب النقابي والانتقاص من الحقوق العمالية لعمال وموظفي الشركة وكذلك محاولات تهميش دور النقابة التي تمثل العمال.

إن ما اقدمت عليه الشركة من انتقاص للحقوق والمكتسبات العمالية بتنصلها وإيقاف مساهمتها في نظام الادخار وما سبقه من اجراءات في وقف العمل بالزيادة والمكافأة السنوية وغيرها دون الاتفاق مع ممثلي العمال وتهميش دور النقابة هو تجاهل صريح لما نص عليه قانون العمل البحريني في الباب الرابع عشر، علاوة على ما تنص عليه المعايير الدولية والأعراف الادارية والنقابية في اهمية الالتزام بما سبق وتم التوصل اليه عبر اتفاقيات بين أي نقابة وإدارة.

إن هذه الاجراءات وغيرها تستدعي وقفة جادة من كل المعنيين بالشأن العمالي، عمال ونقابات واتحادات عمالية، فليس من المقبول أن تصل هذه الأمور إلى الاستخفاف بالعمال وممثليهم وتجاهلهم وتحميلهم وحدهم نتائج قرارات وسياسات إدارية هم غير مسؤولين عنها.

إننا في "التقدمي" ندعو الجميع وبالذات وزارة العمل بكونها الجهة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ ما جاء في قانون العمل بتحمل مسؤولياتها في تطبيق القانون وصيانة الحقوق والمكتسبات العمالية، كما ندعو الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونقاباته بأن يكون لهم موقف واضح من هذا الاعتداء على الحق النقابي في الشركة المذكورة وفي أي شركة أخرى تحاول المساس بحقوق ومكتسبات العمال.

نجدد تضامننا مع عمال ونقابة شركة البحرين لدرفلة الألمنيوم (جرامكو) ونشد على اياديهم في دفاعهم عن حقوقهم ومكتسباتهم المشروعة، وهو موقفنا الثابت بالنسبة لأي نقابة وفي أي موقع كان.

المنبر التقدمي يرفض أي محاولات للتطبيع مع الكيان الصهيوني

تابع المنبر التقدمي ما نشر بشأن دعوة وفد من الكيان الإسرائيلي إلى البحرين لحضور اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم المزمع عقده بالمملكة في شهر مايو من العام 2017، و«التقدمي» إذ يستنكر استضافة البحرين المشهود لشعبها مواقفه من الكيان الصهيوني ومن القضية الفلسطينية لهذا الوفد، فإنه يؤكد رفضه لأي شكل من أشكال التواصل والتطبيع مع هذا الكيان على كل المستويات وبشتى الطرق بما فيها المجال الرياضي.ويؤكد المنبر التقدمي بأن مجابهة التطبيع الذي يعنى الجميع بين عرب وإسرائيليين بشكل مباشر أو غير مباشر هو جزء أصيل من مقاومة البحرين وكل الشعوب العربية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والممارسات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة التي يراد طمسها وتهميشها، وهي التي كانت وستظل رغم كل ما تشهده المنطقة العربية من ظروف وأوضاع وصراعات وحروب، القضية الأولى للشعوب العربية التي رفضت وستظل ترفض وتواجه كل محاولات الاختراقات والتطبيع حتى وإن جاءت من البوابة الرياضية.

ودعا التقدمي كل القوى في المنطقة العربية إلى أخذ الحيطة والحذر لكل مخططات التطبيع الواضحة منها والمستترة وامتلاك روح قوية وفاعلة ومتواصلة ومنظمة لمناهضتها.

المنبر التقدمي
20 أكتوبر 2016

الدكتور يوسف مكي يحاضر في «التقدمي»

الأوضـــاع العـــربية الـــراهنـــــة

استضاف ملتقى "الأحد" الأسبوعي للمنبر التقدمي في الثلاثين من أكتوبر الماضي الباحث والكاتب السعودي يوسف مكي في محاضرة حول الأوضاع السياسية في العالم العربي: الآمال والتحديات. ووسط تفاعل الحضور استعرض الضيف التعقيدات التي تعيشها البلدان العربية على أكثر من صعيد بسبب الاخفاقات الكثيرة التي عانت منها الحكومات والحركات السياسية العربية، والتدخلات الدولية والاقليمية التي تكالبت على المنطقة لاجهاض أي مشروع نهضوي عربي، إما مباشرة أو بالوكالة.

وعزز الدكتور يوسف مكي حديثه عن الراهن باستعادات للمحطات والمفاصل السياسية الحاسمة في تاريخنا الحديث، وتعثر مشاريع الحداثة العربية عند أكثر من منعطف، معرجاً على التحديات الراهنة التي تجابه العرب، شعوباً ودولاً، حيث ترتسم في الأفق أسوأ السيناريوهات المتوقعة، خاصة بالنظر لما يجري في العراق وسوريا وسواهما من الدول العربية، أمام صعود الحركات التكفيرية والارهابية، والتدخلات الخارجية التي يريد أصحابها إعادة اقتسام النفوذ في البلدان العربية، ما يتطلب جهوداً استثنائية من القوى الوطنية والقومية في المنطقة للتصدي لذلك.

فضفضة

عادت حليمة

عيسى الدرازي

وحليمة هنا تعود الى مجلس النواب. حليمة دائما تعود لعاداتها القديمة حتى وإن أخلصت النية لأن تتغير. طوال فترة الإجازة البرلمانية والتصريحات النارية تصدر يميناً وشمالاً من السادة النواب، ومنها دعوات لتشكيل لجان تحقيق ووعيد للوزراء بالاستجواب وبيانات جماعية تتوعد السلطة التنفيذية في حال اتخذت أي قرار دون عرضه على المجلس المنتخب، والكثير الكثير من الأصوات العالية بعدم تجاوز النواب فيما يخص المساس بحقوق المواطن والمكتسبات التي تحققت له.

بدأت عجلة دور الانعقاد تدور بعد الإجازة البرلمانية وحبر التصريحات البرلمانية لم يجف، فماذا كانت أولى أولويات المجلس الموقر؟

لم تكن الميزانية العامة للدولة ولم تكن إجراءات وزارة العمل في اصلاح سوق العمل، ولم تكن توحيد المزايا التقاعدية بين القطاعين العام والخاص، لأن بوصلة النواب تشير إلى أمور لا تخطر على بال المواطن.

بداية صفحة النواب في دور الانعقاد الحالي عنوانها مزاعم السادة الأعضاء بخطر الموسيقى على الطالب وكيف ان تلك الألحان تُذهب الأخلاق وتنشر الفساد وأقتبس تصريح أحدهم حينما قال بأن "مقررات الموسيقى تعد دماراً للطلاب، وأنها لا تسهم في تكوين نفسية الطالب»، وزاد على ذلك بأن « الموسيقى من الأمور التي تغضب الله عز وجل وأن ذهاب بعض النعم عن البلاد بسبب هذه المعاصي».

بطولة الأعضاء مقدمي المقترح بمنع إلزامية تعلم الموسيقى في المدارس، واجهتها ردة فعل أحسب إنها لم تكن متوقعة، الشعار العام لردة الفعل هذه هي إنها أكدت الشعور باليأس والإحباط من امكانية طرح مواضيع وقضايا تمس المواطن ولو عدها النواب فهي كثيرة، ويمكن لأي كان التعرف عليها عبر صفحات بريد القراء في أي صحيفة محلية، فأي موضوع من تلك المواضيع المطروحة يمكن للنائب أن يبني عليه مشروع قانون أو حتى مقترح برغبة كأقل جهد برلماني في سلسلة الأدوات البرلمانية.

طرح مثل هذه المواضيع لا يفهم منه إلا أن هناك تماهي وتسويف من أعضاء السلطة التشريعية لقضايا المواطنين وهمومهم، وإغراق الجلسات بمثل هذه المقترحات سنذكرهم به في الأيام الأخيرة من دور الانعقاد، ونهاية دور الانعقاد السابق خير شاهد على ذلك، حيث التسارع والمزايدات بين النواب لتأمين نصاب الجلسات الاستثنائية لحفظ ماء الوجه.

«التقدمي» يهنئ التيار التقدمي الكويتي بنجاح مؤتمره العام الثاني والحزب الشيوعي اللبناني بذكرى تأسيسه الثانية والتسعين

بعث الرفيق خليل يوسف، الأمين العام للمنبر التقدمي، برسالة تحية وتهنئة للرفيق أنور الفكر، المنسق العام للتيار التقدمي الكويتي بنجاح المؤتمر العام الثاني للتيار التقدمي الكويتي المنعقد بتاريخ 21 أكتوبر الماضي، وما صدر عنه من نتائج وقرارات وتوصيات ستكون داعمة لمسيرة هذا التيار المناضل على طريق المزيد من الإسهام في رفد الحركة السياسية الكويتية بالرؤى والاسهامات النوعية التي ميزت مسيرته النضالية على الدوام.

وهنأ الأمين العام جميع الرفاق الذين حازوا ثقة الجمعية العمومية بانتخابهم للقيادة وفي مقدمتهم الرفيق أنور الفكر المنسق العام للتيار التقدمي الكويتي، كما أشاد بجهود أعضاء المجلس العام السابق بقيادة الرفيق محمد نهار على ما بذلوه من جهود وتواصل وتعاون مشترك فيما بيننا.

كما بعث الرفيق الأمين العام برسالة تحية وتهنئة للرفيق حنا غريب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني بمناسبة الذكرى 92 لتأسيسه، وجاء فيها: "إنها مناسبة نستذكر فيها بكامل الاعتزاز والفخر والتقدير نضالات ودور حزبكم العريق واسهاماته المتميزة في مسيرة النضال الوطني والتقدمي على الساحة اللبنانية والعربية والأممية، كما نستذكر علاقاتنا النضالية والكفاحية المشتركة مع حزبكم المقاوم ومع مختلف القوى الوطنية والتقدمية اليسارية حول العالم في نضالنا المشترك من اجل التقدم والحرية والعدالة الاجتماعية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وهو نضال يتعاظم اليوم في ضوء ما تشهده منطقتنا العربية تحديدا والعالم من تحولات ومخاطر محدقة بأوطاننا وشعوبنا.

قطاع المرأة في «التقدمي» يهنىء خولة مطر وولاء البقالي

هنأ قطاع المرأة في المنبر التقدمي الأستاذة خولة مطر نائبة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" لمنحها جائزة الأمين العام للأمم المتحدة للشجاعة كاعتراف من أعلى هيئة عالمية بمساهمتها الكبيرة في خدمة قضايا الإنسانية.

وأشارت رسالة التهنئة التي بعثتها مسؤولة القطاع الرفيقة فهيمة درويش إلى خولة مطر بأن هذا الفوز مبعث فخر للمرأة البحرينية والشعب البحريني، وأن دورها الانساني ملهم لنساء بلادنا في العمل النضالي الدؤوب من أجل نصرة الحق والعدالة بين البشر.

كما بعثت مسؤولة قطاع المرأة برسالة تهنئة للشابة البحرينية ولاء عبدالهادي البقالي برسالة تهنئة لفوزها بالمركز الثالث في مسابقة "تحدي القراءة عربي" في دولة الإمارات العربية المتحدة، متمنية لها دوام التقدم في محطات حياتها العلمية والعملية كنموذج يقتدى به شباب هذا الوطن.

بصراحة

الإعلام وخطاب الكراهية

بالرغم من مضي خمس سنوات ونيف على أحداث فبراير / مارس ٢٠١١ ، التي شهدتها البلاد لازالت تداعياتها مستمرة. صحيح هي أحداث دامية كبيرة لم تحدث من قبل في البحرين، وبالأخص ما نتج عنها على صعيد الانقسام المجتمعي، ولكن المؤسف والمؤلم حقاً ،بأن البعض من الذين استفادوا من الأزمة لا يريدون أن تشفى الجراحات و يتعافى الجسد في وطن مثخن بالجراح ، ويسعون للاستمرار في الزمة والمراوحة فيها ،بعد أن حققوا مآربهم وتمكنوا من التموضع في مواقع لم يحلموا بها أو نيلها في السابق، فكانت فرص كبيرة لهم لابد من اقتناصها قبل أن تضيع، حتى لو كان الثمن شق الشعب و الاستمرار في غيهم لزرع الأحقاد والكراهية في المجتمع.

فاضل الحليبي

ليس المهم بالنسبة لهم إعادة اللحمة الوطنية لشعبنا، بقدر ماهو جني المكاسب والمزايا التي يحصلون عليها، كل هذا ويقال (يحمون الوطن ويتصدون للخونة)، لا يراد من المرء عناء أو جهد كبير ليتعرف على حقيقة هؤلاء القوم ولماذا يستمرون على العزف على نفس الأوتار والسمفونيات التي تصدر ألحاناً نشازاً وإن طرب لهم بعض من المستمعين، تقرأ لهم في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، وهم لا شغل لهم غير نعوت الآخرين المخالفين لتوجهاتهم بأوصاف مليئة بالكراهية والحقد، وهم يعتقدون واهمين بأنهم يدافعون عن الدولة.

ولكن حقيقة هؤلاء القوم زرع الفرقة والانشقاق في الوطن مستفيدين من وجودهم في وسائل إعلام رسمية وشبه رسمية ليمارسوا لعبتهم القذرة في (رقصة الزار) المستمرة منذ 16 مارس من عام 2011 (ضربة الدوار)، بالمقابل هناك أصوات تنعق بالطائفية والفرقة في وسائل التواصل الاجتماعي وتعمق من الانشطار في المجتمع من حيث تدري أو لا تدري (بوعي أو غير وعي) لتبقى نار وحريق الطائفية مشتعلة تأكل الأخضر واليابس في الوطن، بدلاً من البحث عن نقاط الالتقاء والتوافق الوطني بين الفرقاء في المجتمع و تضييق مسافات الاختلاف والتباين للدفاع عن قضايا الناس المعيشية في ظل واقع صعب يعيشه المواطنون وربما يستمر لسنوات قادمة إذا استمرت أسعار النفطفي الانخفاض، ولم يطرأ عليها أي تغيير في الأشهر أو السنوات المقبلة، حيث سيتحمل المواطنون مسئولية ذلك الوضع المزري، بمعنى ازدياد طبقة الفقراء في البحرين.

يضاف إلى ذلك أوضاع المنطقة المليئة بالصراعات والحروب، والخاسر الأكبر فيها هي الشعوب، حيث لا وجود لتمنية مستدامة في ظل عدم الاستقرار والأمان، في مثل هذه الظروف ينحن بحاجة إلى عمل وطنى واسع وشامل من أجل إعادة اللحمة الوطنية لشعبنا، والابتعاد عن المنغصات والفتن، هذا هو الولاء والانتماء الحقيقى للوطن وليس الاستمرار في رفع المعول لهدم الباقي المتبقي من بناء الوطن.

إن العمل على نبذ خطاب الكراهية المقيت ونشر الوعي الوطني بأهمية الوحدة الوطنية بين جميع فئات ومكونات شعبنا، هي المهمة الوطنية التي يجب أن تتكاتف الجهود لتحقيقها، وأن تتوقف حملات وخطابات الكراهية والفرقة في وسائل التواصل الاجتماعي وأن يساهم إعلام الدولة في ترسيخ الوعي بأهمية الوحدة الوطنية وإنجازها وإبعاد أصوات الفتن والفرقة عنه، لتتعمق وتترسخ مفاهيم ومقومات الدولة المدنية الديمقراطية العادلة نهجاً وممارسة في المجتمع.

النقابات ضرورة للنضال العمالي

جواد المرخي

المهتمون من نشطاء الحركة العمالية والنقابية بحاجة لتثبيت المفاهيم والأسس التي تعنى بالحركة العمالية والنقابية ومنها تلك المعولة على أن يلعب الحراك النقابي الدور النضالي بقيادة الحركة العمالية النشطة ورفع مستوى الوعي الحقيقي في صفوف جموع الكادحين، مثل هذا الوعي ضروري للاستفادة من تجارب ونضالات الطبقة العاملة والمنظمات والاتحادات النقابية لإفشال القوى التي تحاول دائماً تشويه للحقائق التي توضح أهمية أن تستمر الطبقة العاملة في نضالها.

إن المواقف الانتهازية وبأوامر من قبل أرباب العمل والأنظمة مستميتة في محاولاتها الاستحواذ على القرار العمالي والنقابي لإخفاء جوهر نضال التنظيمات النقابية في الدفاع المستمر عن العمال وحماية المصالح والحقوق المكتسبة لهم ولسائر الشغيلة، اليدوية والفكرية.

ومن أهم ما يجب أن تقدم من ثقافات عمالية هو أن يعي العمال انهم مصدر الغنى والرفاهية لأصحاب المصانع والمعامل الذين يمتلكون المصانع والآلات التي لا يمكن ان تدار إلا بقوة العمل التي يمثلها الكادحون، كما أن التعريف بالنضال الطبقي أمر مهم حتى لو كانت هناك بعض المواقف والآراء عند من يتنكرون لذلك، فالعلوم الماركسية تؤكد صحة ذلك حسب التحليل الطبقي للتشكيلات الاجتماعية على مر التاريخ.

وللعمال حقوق اجتماعية وسياسية ومطلبية، وهو ما يعني ألا تقتصرالثقافة العمالية فقط على الهم المعيشي بل تحتاج جماهير العمال لأن تعي معنى العمل الوطني بعيداً عن التحركات الطائفية والمذهبية التي تشتت وتضعف الصفوف العمالية وتقلل من دور الوحدة والتضامن العمالي.

ويجب أن يدرك العمال أن البرجوازية الرأسمالية هي طبقة على مستوى العالم تمثل دائماً 1٪ بالنسبة لسكان كل البلدان، ورغم أن جماهير العمال وسائر الكادحين يمثلون 99٪ من عدد السكان إلا انه ونتيجة لأن الرأسمالية هي التي تتحكم في السياسة بحكم تملكها للقوة الاقتصادية والعسكرية، ألا إنها تحاول دائماً ان تبحث عن مصالحها حتى لو وجب أن ترتكب الحروب العالمية والإقليمية وها نحن نعيش في الوطن العربي المضطرب جراء السياسات للتبعية للرأسمالية.

ان القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية يجب ان تؤثر في وعي العمال وان تعزز فيهم مقولة «لينين» «يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا»، وعليه يجب أن يعي العمال ضرورة الانضمام للنقابات، والعمل من داخلها لتحقيق مصالحهم، وإذا لم تكن هناك نقابات وجب المطالبة بتشكيلها كحقٍ من حقوق العمال والكادحين على مستوى العالم.

ثم يجب العمل على تشكيل النقابات المهنية والقطاعية لأن فيها الألوف من العمال والكادحين، حيث سيسهم وجود النقابات وقيام الاتحادات في توحيد الصفوف ووحدة الكلمة والتحرك في المطالب وحماية المكتسبات ورفع المستوى المعيشي الذي يتأثر باستمرار مع سياسة رفع الأسعار والضرائب.

محطات

يحررها: خليل يوسف

ماذا يعني ..؟!

– ماذا يعنى ان يعلن رئيس مجلس الشورى على صالح الصالح بأنه سيتم تطبيق الحضور والغياب على الشوريين ..؟!!
– ماذا يعنى إعلان وزير المالية عن تمكن الحكومة من خفض الاعتماد على النفط من ٨٦٪ الى ٧٨٪ ..؟!
– ماذا يعنى حديث الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل من ان هناك سوق سوداء تشكلت فى السنوات الماضية فى سوق العمل جاءت نتيجة لعدم تلبية الأنظمة لاحتياجات واقعية فى سوق العمل خلق مايعرف « فري فيزا « ..؟
– ماذا يعنى التوجه نحو فرض رسوم على خدمات الصرف الصحي تدفع مع فاتورة الكهرباء .. ؟!
– ماذا يعنى أن تتكرر مطالبات مجلسي الشورى والنواب بان يشتمل الحساب الختامى للدولة على حسابات الشركات والمؤسسات المملوكة والتابعة للدولة ، وفى المقدمة منها شركة ممتلكات ..؟!
– ماذا يعنى تصريح رئيس مجلس النواب أن المجلس سيعمل على تصحيح مسار عمل الجمعيات السياسية، وكذلك إعلانه فى مقابلة مع صحيفة محلية ان هناك جهات فى الداخل والخارج تحاول بث الإنطباع السئ ضد المؤسسة البرلمانية وبعضها تجاوز حدود القانون ..؟!!
– ماذا يعنى فى ظل الأوضاع التقشفية الحالية ووضع الميزانية العامة للدولة أن يعاود النواب طرح موضوع رواتب موظفي الولة بنسبة ٢٠٪ ..؟!!
– ماذا يعنى أن تعلن وازرة العمل مؤخراً عن برنامج جديد لتقييم الباحثين عن عمل يحدد ميولهم ويقيس قدراتهم الذهنية ..؟!! ، وماذا يعنى إعلان الوزارة عن لجنة مشتركة لدراسة مخرجات التدريب ومتطلبات سوق العمل ..؟!!
ذلك غيض من فيض مما يحتاج إلى استيعاب و فهم .. والمأساة ان هناك من يتعامل مع الشعب وكأنه لم يلغ سن الرشد بعد ..!!

قال احدهم:

مازال فى هذا الوطن مساحات من الغباء وعلينا ان نحسن استغلال هذه المساحات ..!!

الشيطان يهجر ..!!

قرر الشيطان هجرة بلد عربي فأسرع اليه من يرجونه ألا يفعل ذلك ..
قال : انتم لا تستحقون ،، الواحد منكم يأتينى فقيراً ، معدماً ، حافياً ، جوعاناً ، أجعله يسرق كيّ يأكل ويلبس ويغش ويرشي ويزور وينجح فى استثمار كل منغصات المجتمع ، وبمجرد ان يصبح رئساً او مسؤولاً او وجيهاً او نائباً او شخص له جاه ومكانة الا قد علق على مكتبه « هذا من فضل ربي « ..!!

الوقت الضائع

لا تنظر الى ساعتك فى اجتماع مع ضيف أجنبي، فهو يعلم ان الوقت فى بلدك لاقيمة له ..

لغز

هل من يفك هذا اللغز ..
بلدان عربية تهدر مليارات الأمتار المكعبة من الغاز ، ولكنها فى نفس الوقت تقوم بصرف مليارات الدولارات لإستيراد الغاز ..!!

من أقوالهم

الخلل فى أداء وإدارة الدولة ومنهجها هو نتيجة تكريس المحاصصة الطائفية والإثنية وانتشار الفساد الذى اصبح مؤسسة ومنظومة متشابكة ، وهذا شكل وجهاً آخر للإرهاب وإعاقة العملية السياسية ..

الكلام من محاضرة حول تطورات الوضع السياسي فى العراق لعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الدكتور صبحي الجميلي فى ندوة نظمت فى لندن ..

ياترى كم ينطبق ذلك الحال لى اكثر من دولة عربية ..

قراءة ..

نظرة سريعة على الخطب السياسية التى تلقى من المحيط الى الخليج تكشف عى الانتشار الطاغي التصفيق فى الحياة السياسية العربية على الرغم من ذلك فان دراسة التصفيق فى الخطابة العربية محفوفة فى الوقت الراهن

ببعض المشكلات المنهجية والتقنية ، منها ان التصفيق فى كثير من السياسات العربية هو سلوك محدد سلفاً ، وليس مجرد استكشافية عفوية او عرفية الجمهور ، فغالبًا ما يقوم أشخاص مدربون بقيادة الجماهير نحو التصفيق ،بل ان الجمهور ذاته عادة ما يتم اختياره بعناية ليقوم بدور المصفق من كتاب « لماذا يصفق المصريون ، المؤلف د. عماد عبد اللطيف

ليبرالي طائفي ..

اللبرالية نالت مالها من عداء ومحاربة من قبل رافضيها من جهة ومن الجهة الأخرى طالها لبس وتشويه على يد معتنقيها حتى وصل الأمر الى اعتبار لفظ « ليبرالي « سبة وتهمة تستلزم البراءة منها ، يحاول البعض وضع قناع ليبرالي مزيف سرعان ما يسقط عند اول محك حقيقي لتظهر النعرات ، طائفية وعنصرية على استحياء أحياناً وبشكل فج أحياناً اخرى ..

كانت هذه خلاصة الكاتبة الكويتية إسراء جوهر وهى تتناول الليبرالية فى الكويت ، وعبرت عن مرارة شديدة حين وجدت الليبرالية وقد اجتمعت بالطائفية ..

حال مدعوا الليبرالية فى الكويت لا يختلف عن نظرائهم فى البحرين وفى غيرها من البلدان العربية .. المشكلة تنبع من ان الفكر العلماني ظل فكراً ، صار تبشيراً ، ولم يصبح مشروعاً ، هناك من رآه بانه بالغ فى قوة ونصاعة حقيقته ادعى قدرته التغيير ولم يتحمل مسؤوليته كما يجب من اجل هذا التغيير ، ولذلك نراه يضعف او يتراجع فى حالات الاصطفافات او المعارك ضد الطائفية ، او حياء تهديد رجال الدين وتواطؤ بعض رجالات السياسة ، او امام مشاريع يفترض ان يكون له مواقف واضحة منها كمشروع قانون الاسرة ..

العلمانية الحقة هى التى تلتزم بالعمل النضالي المنهجي الدؤوب الذى لا ييأس كو يكونوا جديرين بالدفاع عن علماني تهم

إبداع فى التشوهات

التشوهات تكون أكبر وأعمق فى جسد أي مجتمع حين يسلك من يفترض انهم قامات ، او من يعدون أنفسهم من النخبة أو من قادة المجتمع المدنى، أو من يتوقع منهم الناس الحكمة والرزانة مسلك الصغار لتتسع بهم ومعهم

مساحات القبح وتضييع الطاقات فى خدمة الإبتذال..

أين القضية ..؟

ماذا يعنى ان يصبح حماس الشباب العربي لنادى رويال مدريد او نادى برشلونة او اي من الأندية اكبر من حماسهم لقضية فلسطين ، رغم ان هناك من لازال يردد بان القضية الفلسطينية هى قضية العرب الاولى ..

السؤال : هل باتت القضية الفلسطينية حقاً قضية العرب الأولى ..؟!!

مجرد سؤال ..

أليس بالغ السوء ان يستمر البعض فى الإشادة والتبجيل لإنجازات لا يلمسها أحد ..

سؤال بسيط لا يحتاج الى إجابة .. !!

ازدواجية ..

من أقعدته الطائفية على كرسي البرلمان ، هل يمكن ان يكون بين ليلة وضحاها نابذاً للطائفية ، وصاحب مواقف تناهضها ..؟!

ومن. وصل الى المقعد النيابي عن طريق رشوة الناخبين ، مادياً او عينياً مما شهدناه فى ايام الانتخابات ، هل يمكن ان يكون محارباً صنديداً للفساد ..!!

فيها نظر ..!!

قال وزير من الوزراء فى دولة عربية ، بماذا توصي باسعادة الوزير ..؟

قال ، أوصيكم بالحجر والتراث والشجر ..

قالوا : والبشر .. البشر يا سعادة الوزير ..

قال : هذه المسألة فيها نظر ..!!

يريدون أن يعيدوننا إلى القرون الوسطى

نواب يطالبون بمنع تدريس الموسيقى في المدارس

طالعتنا الصحف المحلية في يوم الاربعاء 26 اكتوبر 2016 بما افتتح به النواب أولى جلسات الدور الجديد لمجلسهم بمهاجمة « الموسيقى » سواء على صعيد تعليم الموسيقى في المدارس أو على صعيد « اقامة الحفلات الغنائية « وطالبوا بصورة مستعجلة بوقف الحفلات التي تقيمها هيئة الثقافة .

ومن سخرية الزمن ان بعض ممن يسمون اليوم بنواب الشعب هم أنفسهم من يقفون ضد مصلحة الشعب ويشحذون أدواتهم القانونية للنيل مما كل من شأنه أن يساهم في رفعته ونماءه، ولكونهم لا يثقون بالشعب ولا يعيرون له اهتماماً او وزناً فإنهم يتعاملون مع مصالحه كما يتعاملون مع القاصر وينصبون انفسهم أوصياء عليه فيقررون ما يجب له وما لا يجب له ان يتعلمه أو يشاهده أو يسمعه . وإذا خانتهم أدواتهم في الوصول إلى غاياتهم استلوا سيف الدين والفضيلة وصوروا أنفسهم بصورة الخائف على الدين والحارس لحدوده.

والمسألة هنا لا تتعلق بقناعات النواب الشخصية، فلكل شخص الحق في تبني ما يشاء من الأفكار ومن القيم وأن يلزم بها نفسه وأن يطبقها في بيته ويلزم بها أسرته ، ولكن حين يدور الحديث عن المجتمع فالأمر مختلف لأن المبادي والقيم والمقومات التي رسمتها الدولة والمجتمع لهي محددة سلفاً بموجب الدستور . فلا يجوز للنائب أن يستغل موقعه والأدوات القانونية التي تحت يده من أجل الالتفاف على الدستور وأن يفرض على المجتمع قناعته وقيمه الخاصة،

المحامي فيصل خليفة

ويهول من تبعات عدم الانصياع لما يطلبه تحت ذريعة ان ذلك يشكل خطراً على المجتمع و الدين والأسرة وينذر بزوال النعم.

وإلا تحت اي بند يمكن فهم محاربة بعض النواب للموسيقى ومطالبتهم بمنع تعليمها في المدارس والغاء الحفلات الغنائية التي تقيمها هيئة الثقافة والتي تشكل معلماً حضارياً للبحرين؟! . ألم يقرأ هؤلاء النواب ما ينص عليه الدستور في الباب الثاني منه المعنون بـ " المقومات الأساسية للمجتمع " في الفقرة (أ) من المادة السابعة من هذا الباب حيث تنص على ان "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون .. وتكفل الخدمات التعليمة والثقافية للمواطنين .. " . ألم يقرأ النواب الدستور فإذا لم يقرأوه فهذه مصيبة اما اذا قرأوه ومع ذلك يعمدون مستغلين ما يمنحهم اياه موقعهم كنواب للشعب من سلطة ومن أدوات قانونية لمخالفة الدستور تحقيقاً لمصالح شخصية أو حزبية او فئوية ضيقة فهذه مصيبة اعظم .

فالنائب بعد انتخابه وقبل ممارسة أعماله في المجلس يؤدي القسم باحترام الدستور وقوانين الدولة وأن يذود عن حريات الشعب وأمواله وأن يؤدي أعماله بالأمانة والصدق فأين مطلب منع تعليم الموسيقي في المدارس والغاء الحفلات الغنائية التي تقيمها هيئة الثقافة من هذا القسم ؟

أليست رعاية الدولة للآداب والفنون هي من صميم مقومات المجتمع التي ينص عليها الدستور ؟ فإذا كانت كذلك وهي كذلك فعلاً فلماذا يعمد بعض النواب لما عمدوا اليه من محاربة الموسيقى والثقافة ويطالبون الحكومة بإلغاء تعليمها في المدارس ومنع هيئة الثقافة من ان تقيم الحفلات الغنائية ؟ لماذا يريدون ان يصنعوا منا بلدا متخلفاً وغير متحضر ؟! .

ان الهجوم على الثقافة وعلى الفنون وعلى الموسيقى هو هجوم على المدنية وعلى التحضر والرقي ؛ ويجب على المجتمع المدني أن يكون يقظاً وسداً منيعاً ضد كل من يريد أن يجرنا إلى الخلف، إلى العصور الوسطى؛ إلى كل من يريد أن يجعل من أبنائنا نهباً للتخلف والجهل والأمية والغربة عن العصر حتى لو جاءنا متخفياً تحت عباءة الدين والفضيلة.

نعم للنهج الطبقي.. لا للنهج الفئوي

نحن كطبقة عاملة نتفهم أهمية الحفاظ على الحراك التنموي والاستثماري والاقتصادي للدولة، وذلك في سبيل إنعاش معيشة المواطن ورقيه، لدفعه في ركب التقدم والتطور الذاتي.

قاسم الحلال

من هنا نحن نمر بتحدٍ كبير يؤرق طبقتنا العاملة بعد تنبؤها بانتصارات جليلة، بانت بصماتها للعموم في حفاظها على النسيج الوطني ورفض العنف، واصرارها على تذليل الصعاب عبر آلية حوارية جادة مبنية على قاعدة التوافق الوطني والعيش المشترك تهدف إلى القضاء على الفساد الإداري، كما أولينا أهمية جادة للفلتان الأمني، بإعلان جمعيات المجتمع المدني بجدية نقد كل من يمارس العنف كوسيلة احتجاج وابعاده عن مواقع تجمعاتها، كما لابد لنا أن نتصدى بطريقة عقلانية تتسم بوعي قادر على مواجهة الاستثمار الجشع الذي لا يفكر أصحابه إلا بجني المال والربحية الخاصة، وذلك في ترجيح الذات على حب الوطن وتنميته، ذلك يكمن في (البرجوازية) الوطنية عند بعض المؤسسات.

إن النهج العمالي بمؤسساته الديمقراطية لا يشكل خطراً على المؤسسات الصناعية والتجارية والاستثمارية في وفرت هذه المؤسسات احتياجات الطبقة العاملة ورفع رواتبها حسب مقتضيات السوق والالتفات لمعيشتها، لكونها هي العامل المنتج، كما انها تمتلك دوراً ريادياً في صنع القرار في الوطن.

وعلى الصعيد السياسي نرفض بشدة الكيانات « الإثنية» التي تبث الكراهية والأحقاد ونبذ الآخر، وابعاد النقابات والحركة العمالية عن التسيس، لتنصرف نحو أداء دورها في الدفاع عن مصالح منتسبيها والطبقة العاملة والكادحين عامة من مختلف المكونات المجتمعية، على أسس وطنية جامعة، ونبذ الاصطفافات المذهبية في الحركتين العمالية والنقابية.

الإعلام وتأثيره
في مسار الوحدة الوطنية

تتنامى الدعوات هذه الأيام لاستعادة الوحدة الوطنية للمجتمع البحريني على خلفية تداعيات الأزمة الاجتماعية التي تبعت الأحداث السياسية في فبراير –مارس من سنة ٢٠١١، والذي نجم عنه إتساع الهوة بين مكونات المجتمع البحريني، مما دعا إلى تكاتف كافة القطاعات الحيوية من أجل تجسير الفجوة بين مكونات المجتمع.
في مجتمع تعددي كالمجتمع البحريني يسهل تحوير الاختلافات بين الفرقاء من اختلافات سياسية إلى خلافات طائفية وعرقية، ويسهم في تأجيج هذه الاختلافات وتعميقها عدة جهات لا يناسبها أن يجتمع البحرينيون على مطالب موحدة.
من هنا تكمن الحاجة إلى التعرف على تأثير الإعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور البحريني نحو قضية الوحدة الوطنية، حيث يعد الإعلام من وسائل التأثير في الرأي العام لما يمتلكه من ميزة سهولة التداول بين الناس بمختلف طبقاتهم وشرائحهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية أو اهتماماتهم الثقافية أو الاجتماعية.

ويشمل نطاق الإعلام التأثير على الرأي العام بهدف تكوين فكرة سائدة بين جمهور من الناس والقيام بدور قيادي مؤثر في تكوين اتجاهات الجمهور.

كما لوسائل الإعلام عموماً دور مهم في تعزيز الوحدة الوطنية، حيث يزداد الطلب على وسائل الإعلام مع اندلاع الأزمات وبروز القضايا التي تعد مثار جدل وانقسام بين أفراد المجتمع.

ولما كانت أزمة فبراير – مارس 2011، من الأزمات الاستثنائية التي واجهتها مملكة البحرين، فإن عملية التعرف على مضامين وسائل الإعلام تعد من المسائل البحثية المهمة التي تعطي مؤشراً حول مسار الوحدة الوطنية خلال مرحلة أحداث فبراير والمراحل التي تلتها.

أدوار وسائل الإعلام

بالحديث عن الإعلام فإنه من المعلوم أن وسائل الإعلام التقليدية في البحرين تنقسم إلى ثلاث فئات: (مرئية، ومسموعة، ومقروءة) و لغاية هذا اليوم لا توجد تشريعات تسمح بتعدد الإعلام المرئي والمسموع، وعليه فإن هامش التعددية في الإعلام التقليدي ينحصر في الإعلام المقروء، غير أن هذا الإعلام أيضاً يخضع في سياسته الصحفية لعدة عوامل منها طبيعة النظام السياسي والقوانين والتشريعات التي تعزز صيانة وسائل ا لإعلام واستقلاليتها، ثم مصادر التمويل التي تؤثر على أجندة الوسيلة الإعلامية، وطبيعة المجتمع التي تسعى الوسيلة الإعلامية لمخاطبة توجهاته.

هذا ويعول على وسائل الإعلام للقيام بالعديد من الأدوار التي تساهم في نهضة المجتمع كأن تكون أداة تساعد في تكامل الدولة، وترابط وحدتها وتقريب الفجوة بين حكامها وجماهيرها. ونشر المعايير والنماذج العقلانية بين عناصر وقطاعات ومؤسسات المجتمع. كما مراقبة البيئة ورصد المخاطر التي تتهدد المجتمع. و نقل المعلومات لمحاولة خلق

حسين العريبي

حالة واسعة من الفهم لدى أفراد المجتمع. إضافة إلى حراسة المجتمع من إساءة استخدام السلطة عبر الرقابة والتوجيه – ومن هنا جاءت تسمية السلطة الرابعة. إلى جانب المساهمة في توحيد الأمة وتحقيق التماسك عبر إبراز الأهداف العليا التي تسهم في تماسك المجتمع وتوحده.

وقد يلعب الإعلام دوراً عكسياً تماما لما سبق، إذ من الممكن أن يعمد الإعلام إلى تضخيم وتحوير بعض الأحداث، والتعتيم على أحداث أخرى، والسعي لترسيخ صورة نمطية عن حركة أو فئة اجتماعية وربطها بصورة سلبية لا يتقبلها المجتمع. كما يمكن للإعلام تأجيج الرأي العام، و تعزيز الشعور بغياب الأمن والسلم الاجتماعي، وتعظيم الشعور بالخوف الجمعي.

كل ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة النظام السياسي الذي تنشأ في بيئته وسائل الإعلام، فكلما كان النظام السياسي في المجتمع ديمقراطياً كلما تحررت وسائل الإعلام وتعددت، وأصبح دورها أكثر تأثيراً، وكلما إنغلق النظام السياسي كلما صار الإعلام أما مقيدا، أو أداة بيد السلطة.

علاقة الإعلام البحريني بطبيعة النظام السياسي

لطالما كان واضحاً تأثر وسائل الإعلام في البحرين بطبيعة النظام السياسي، حيث تأسست صحيفة البحرين وهي أول صحيفة بحرينية في العام 1939م من قبل رائد الصحافة المرحوم عبدالله الزايد لتعبر عن قضايا الناس، لكن سرعان مادفعها نظام الحماية البريطاني لدعم سياسة الحلفاء في مواجهة دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وحينما قررت الصحيفة التعبير عن قضايا الناس، سحب الدعم المادي عنها ما أدى لوقف نشاطها على مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما سادت حقبة الخمسينيات حالة من الشد والجذب بين الصحف البحرينية ونظام الحماية البريطانية حيث تأسست وأغلقت ما يقارب 15 صحيفة محلية، وكانت جل أسباب الإغلاق سياسية، حيث تبنت تلك الصحف مطالب هيئة الاتحاد الوطني المناهضة للاستعمار، وهو ما جعلها على تصادم مستمر مع سلطة الحماية البريطانية، إلى أن أنتهى الأمر بحل جميع الصحف في العام 1958، تزامناً مع تصفية هيئة الاتحاد الوطني واعتقال قياداتها ونفيهم.

عادت الصحافة البحرينية إلى الانتعاش بعد استقلال البحرين وتشكيل المجلس التأسيسي الذي تولى صياغة دستور 1973 ثم انتخاب المجلس الوطني، وقد انعكست هذه الحيوية السياسية على مضمون الصحافة البحرينية التي باتت تناقش بجرأة قضايا المال العام والإصلاح الإداري الى جانب المسائل الديمقراطية والحقوقية، وأولويات المواطنين. إلا أن هذا الحال لم يدم طويلاً فقد أخرست الصحافة البحرينية بعد حل المجلس الوطني، ودخلت في سبات طويل حتى أن أخبارها أصبحت مقتصرة على أنشطة الجهات الرسمية، وبعض الأخبار الهامشية التي لا تلامس قضايا المجتمع.

يتبع

يتبع

وبعد سنوات طويلة عادت الحيوية للصحافة البحرينية مع صدور ميثاق العمل الوطني في 14 فبراير 2011 الذي أكد على حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، وفي ظل الأجواء السياسية التي سادت في تلك الفترة شهدت الصحافة انتعاشا في نشاطها وتحرراً كبيرا في طرحها، وقد تنامى عدد الصحف البحرينية الصادرة في البحرين إلى 14 صحيفة في العام 2012، بعد أن كانت مقتصرة على 3 صحف قبل إصدار ميثاق العمل الوطني في 2001.

هذه التعددية في الصحف عكست بطبيعة الحال التباين السياسي بين المعارضة والموالاة داخل المجتمع البحريني، وأصبحت الصحافة ساحة لطرح التباينات السياسية وتنمية الاستقطابات التي شهدتها الفترة من فبراير 2001 تاريخ صدور ميثاق العمل الوطني، وحتى ما بعد فبراير 2011 تاريخ تفجر الأزمة السياسية في البحرين.

الإعلام خلال الأزمة وبعدها

أطلق ستانلي كوهين أول مرة مفهوم التهديدات المجتمعية عام 1972، وقد أشار كوهين إلى أن المجتمعات عرضة بشكل مستمر لظروف، او مرحلة أو شخص، أو مجموعة أشخاص، او مجموعة أحداث تمثل خطرا يتهدد أفرادها، ويخلق لديهم حالة من القلق وعدم الأمان، حيث تقدم هذه المعطيات في موجة أو «هوجة» إعلامية منمطة، وجاهزة القوالب، بحيث تستثير كل المهتمين والقادرين على الدلو بدلوهم في القضية أو الحدث.

ويرى كوهين أن الأزمات المختلفة بناء يتشكل عبر العلاقة التفاعلية بين وسائل الاعلام والمجتمع، حيث تمارس هذه الوسائل دوراً هاماً في تحديد (من)، (ماذا) يمثل تهديداً للمجتمع وأفراده.

ولأن الجمهور لا يمتلك خبرة مباشرة في التعامل مع الكثير من مشكلاتهم، من ثم فهم يعتمدون على وسائل الإعلام لفهم طبيعة هذه الظواهر وما يرتبط بها من ملابسات.

ويمر إعلام الازمات في عدة مراحل تشمل: التضخيم والتشويه وهي المرحلة التي يتم فيها حذف بعض المعلومات أو تضخيمها، وثانياً مرحلة التنبؤ والتوقع وهو تعظيم الإحساس بالاستمرار بالأزمة واحتمال معاودة حدوثها او تضخمها، ثالثاً مرحلة الترميز حيث لا تستخدم وسائل الاعلام الصور والاخبار بشكل محايد، وإنما تجعلها محملة بمجموعة من الاحاسيس والعواطف والشحنات النفسية التي تدفع الجمهور الى تبني موقف ما تجاه الأزمة، ثم تدعم اتجاه الجمهور نحو تكوين الصور النمطية الجاهزة عن جماعة أو فئة مجتمعية أو سلوكيات ما، ورابعاً مرحلة رد الفعل المجتمعي وهي عملية تنميط آراء المجتمع وحكرها في رأي واحد يحمل دلالات معينة.

الإعلام البحريني خلال أزمة ٢٠١١

على الرغم من أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة و الطباعة و النشر الصادر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد في أكتوبر من عام 2002، نصت على: « لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما

وفقا للشروط والأوضاع المبينة في هذا القانون، وذلك كله دون المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية».

إلا أن الإعلام الرسمي والتابع عمل بصورة سيئة على بث الشحنات النفسية السلبية في أوساط المواطنين، وتعزيز الشعور بالخطر وفقدان السيطرة، وأن السلم الأهلي مهدد. ثم ربط هذه المخاطر بطائفة من المجتمع وبتغييب تام لدور أي من الانتماءات الأيدلوجية الأخرى المشاركة في الحراك كالقوى القومية واليسارية. ثم السعي لتكوين صورة نمطية للجمهور بأن الحراك طائفي ويستهدف تمكين طائفة على حساب إبادة الطائفة الأخرى، واقتطاع جزء من الأحداث وتضخيم الجزء الآخر منها لتعزيز هذه الصورة النمطية. ثم ربط هذا الحراك بأمثلة من دول أخرى تحتوي ذات التنوع الطائفي كإيران، والعراق، ولبنان، لبيان الخطر الذي يحدق بطائفة إذا ما تمكنت الطائفة الأخرى من تحقيق أهدافها، ووضع هذا التحرك في سياق مخطط إقليمي طائفي كبير لتعزيز الشعور بالخطر لدى مكونات المجتمع الأخرى. ثم الترميز للعقيدة كاستخدام عبارات مثل أبناء المتعة لتحقير المكونات الشعبية المشاركة في الحراك وتصوير أن ما يقومون به نابع من عقيدتهم المشوهة التي تحض على الرذيلة، والتي لا تنتمي للدين الذي «ننتمي إليه» في شيء.

علاوة على استخدام المؤسسات الإعلامية الرسمية والتابعة لملاحقة المعارضين والتحريض عليهم ووضع الدوائر الحمراء على صورهم أثناء مشاركتهم في الحراك، والسعي لإشراك كل المستخدمين للوسيلة الإعلامية للاقتصاص منهم ولو معنوياً. كما عرض اعترافات لمعتقلين أثناء الأحداث السياسية قبل البت في التهم الموجهة إليهم قضائياً، حيث تبين في التحقيقات التي أجرتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق لاحقاً أن اعترافاتهم انتزعت على أثر التعذيب.

هذا الدور لم يقتصر على الفترة التي صاحبت الازمة، بل أن هذه السياسية التحريرية أصبحت سمة طاغية من سمات المرحلة السياسية التي تعيشها البحرين.

الإعلام البديل وأثره في تعزيز الممارسة السياسية

أصبح الإعلام الاجتماعي بديلاً فاعلاً في المجتمعات التي يتقلص فيها هامش الديمقراطية، حيث ساهمت وسائل الاتصال الجديدة في تغيير جوهر العملية السياسية، والتعبئة الاجتماعية بصفة خاصة، وأصبح الفاعلون في الحقل السياسي أكثر ميلاً إلى استخدامها في إطار المهام التي يطلعون بها. هذا الاتجاه مس أيضاً المجتمع المدني الذي عرف ظاهرة «النضال الالكتروني» أي استخدام

وسائل الاتصال الجماهيري من اجل مختلف أشكال النضال، وذلك بتواصل سريع بين مجموعات المواطنين، بل وبين جماعات تمثل أكثر من دولة وتشترك في هدف عالمي، حيث تسهم هذه الوسائل في توزيع الرسائل إلى جمهور واسع، وتشكيل جماعات ضاغطة تمهد لتشكيل حراك يسعى لتحقيق العديد من المطالب.

في دراسة لأسباب النشاط السياسي لمواطني 20 دولة من أوروبا الشمالية والجنوبية والشرقية، خلص (أوسكار لوينغو) إلى أن الانترنت هي أكثر القنوات تأثير في مستوى النشاط السياسي للأفراد، وتقدمت وسائل الاتصال ا لجديدة في أهميتها وانتشارها على كل من محطات التلفزة والصحف.

عربياً تبدو الحالة المصرية نموذجاً لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة الجماهيرية. والحقيقة ان ظاهرة تشكيل حراك مدني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بدأ في مصر منذ أكثر من عشر سنوات وانتشر بشكل مميز عبر المدونات الالكترونية في بادئ الأمر، ولم يأخذ نظام مبارك هذا الحراك على المستوى المطلوب من الجدية، حتى أن جمال مبارك أبن الرئيس حسني مبارك ورئيس لجنة السياسات في الحزب الوطني رد ساخراً على مداخلة أحد الصحفيين في مؤتمر صحفي للحزب تساءل حول مدى توفر النية لدى السلطة في مصر لعقد حوار مع شباب Facebook للاستماع لمطالبهم، رد بالقول لأحد معاونيه " رد يا حسين"

ولغاية يوم 25 يناير 2011 لم يكن أي من رموز السلطة أو حتى إعلامها التقليدي، ينظر بجدية للدعوات المنادية بالتوجه إلى ميدان التحرير حتى أن البعض أطلق عليهم ثوار Facebook تندرا، وكانت النتيجة أن نجح هذا الاعلام البديل في تحشيد الكم الكافي من الشعب للقيام بثورة أسقطت النظام في مصر.

كيف نؤسس إعلاماً معززاً للوحدة الوطنية

أصبح على القوى الفاعلة في المجتمع الاهتمام بوسائل الإعلام الاجتماعي كأداة تأثير واسعة الانتشار، حيث تعد وسائل الإعلام الاجتماعي وسيلة مباشرة للاتصال بالجماهير كما أنها وسيلة لا تخضع للقيود الرقابية الشديدة التي تخضع إليها وسائل الإعلام التقليدي، ويعول على هذا الوسائل في تنظيم الجماهير وتحشيدهم نحو غايات إنسانية مشتركة كإنشاء شبكة وطنية اجتماعية داعمة لاستعادة الوحدة الوطنية بين أبناء المجتمع، ومناهضة كل المساعي البغيضة للتفرقة فيما بين مكوناته، والتأكيد على المطالب الحقوقية والسياسية المشتركة بين مختلف فئات المجتمع البحريني، والدفع نحو تحفيز كتلة اجتماعية قادرة على حمل لواء هذه المطالب. لكن على القوى المدنية والسياسية أن تلتفت في هذا الجانب إلى أن الفضاء الإلكتروني لا يكفي وحده لتحقيق هذه الغايات بل يجب أن يكون الفضاء الإلكتروني وسيلة للدعوة لمشاريع فعلية على الأرض لكي تحقق هذه الوسائل أهدافها.

من جانب آخر على رؤساء تحرير الصحف البحرينية مسؤولية كبيرة في صون الوحدة الوطنية عبر تخصيص مساحات أكبر من المواضيع الصحفية بأشكالها المختلفة لتعزيز ثقافة الحوار، والقبول والتعايش، والتسامح.

كما من الضروري على إدارات التحرير التأكيد على أهمية توافر قدر من المهنية والحرفية لدى المحررين، بما يراعي الالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي، وتشجيع المحررين وكتاب الرأي على نشر المواضيع التخصصية المبنية على الأساليب العلمية في التحليل والنقد.

إنشاء مرصد صحفي مستقل، يتولى إصدار دليل مهني، يضع فاصلاً بين حرية التعبير التي تكفلها الحرية الصحفية، والمضامين الصحفية التي تتجاوز حرية التعبير لتصل إلى خطاب الكراهية، على أن يتولى رصد المضامين الصحفية المحرضة على الكراهية، والمحفزة للنعرات الطائفية، ونشر تقارير دورية في هذا الخصوص تعرض للرأي العام والمجتمع البحثي على حد سواء.

موقفنا

تتمة المنشور صفحة ا

واستمر في التمسك بهذه المطالب في الظروف المستجدة، حيث طالب وعمل من أجل تحقيق إصلاحات سياسية ودستورية وتشريعية عميقة.

وكانت من أولويات هذا التياربناء دولة مدنية ديمقراطية عصرية، تنتمي لمحيطها العربي وتنفتح على مفاهيم العصر والحداثة وتنخرط في ركب التقدم الإنساني والحضاري، وتتعزز فيها السيادة الوطنية، ورفض كافة أشكال التدخل الخارجي وتحترم فيها كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجميع رجالا ونساءا على أسس المساواة الكاملة والمواطنة غير المنقوصة وتعزيز الحريات العامة، خاصة حرية التعبير وتعزيزثقافة حقوق الإنسان.

وفي برامج التغيير السياسية والاجتماعي التي يتبناها هذا التيار، فانه يمتلك قاعدة موضوعية ظاهرة وكامنة من المريدين والأصدقاء الذين يتطلعون لأن يكون له الصوت المسموع والحضور القوي في معادلة التحول السياسي والاجتماعي المستقبلية في البحرين إزاء القوى المجتمعية والسياسية الأخرى.

ولكن كل ذلك مرهون بقدرة هذا التيار على تشخيص أزمته الراهنة، وهي أزمة لها عوامل موضوعية وذاتية مختلفة، وتتجلى في أكثر من جانب، منها الفكري والتنظيمي ومفهوم التحالفات، والتشخيص العميق للمتغيرات الاجتماعية والسياسية لا في البحرين وحدها، وانما في محيطها العربي، وكذلك في اطار الحركة التقدمية والديمقراطية في العالم، وهي أمور نوقشت مراراً، بصورة أو بأخرى، في الأطر التنظيمية لهذا التيار، ولكن ذلك لم يحل دون أن تتفاقم هذه الأزمة جراء ما شهدته وتشهده البلاد من تطورات.

المخلصون من ابناء هذا التيار، داخل أطره التنظيمية وخارجها، مدعوون لنقاش جدي، مخلص وبناء، لهذا الموضوع هدفه الخروج بتصورات تسهم في رسم رؤية لمستقبله.

التقدمي

قراءة تحليلية في تطبيق القضاء الشرعي لقانون أحكام الأسرة في قسمه الأول ، بالمقارنة للأحكام الصادرة من القضاء الشرعي الجعفري

أصبحت المطالبة بإقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة اليوم على قائمة أولويات المرأة البحرينية، لما له من أهمية قصوى لحل الكثير من المشاكل الأسرية التي أصبحت تشكل عبئا على المجتمع بوجه عام، وعلى النساء اللاتي ينتظرن ان تنظر المحاكم في قضاياهن بشكل خاص، نظرا لان إقرار الشق السني من القانون بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٩، وبدء تطبيق أحكامه في المحاكم الشرعية السنية ابتداء من ١/٧/٢٠٠٩، أديا إلى حل الكثير من القضايا بشكل شبه فوري قياسا بالفترة التي كانت تستغرقها القضايا نفسها سابقا.

وإقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة من شأنه توفير الاستقرار والحماية للأسرة البحرينية ببيان حقوق وواجبات كل أطرافها ، بما يحفظ للأسرة كيانها ويقوي أواصرها، بالإضافة إلى انه يحقق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع البحريني بتطبيق نصوص قانونية موحدة على الجميع من دون استثناء، كما يقوم بتسهيل المعاملات والإجراءات في المحاكم الشرعية على القضاة والمتقاضين ، وهذا من شأنه المساهمة في تقليل معاناة الأسرة من النواحي الاجتماعية في جوانب عدة منها الزواج، الطلاق، الولاية في عقد الزواج، نفقة الأطفال، تنظيم الحضانة وغيرها، بالإضافة إلى سرعة الإجراءات ، فليس صواباً ما يحدث من انشقاق في قانون أحكام الأسرة، فالمرأة هي الأم والأخت والابنة، أيّاً كانت طائفتها، فهي في النهاية تريد الإنصاف، وتريد الحقوق، ليست لأنّها ضعيفة، ولكن لأنّ بعض الأحكام تتأخّر في إنصافها، فلماذا التأخير والتعطيل وبيدنا الحل؟

من هنا تبرز الحاجة المجتمعية الملحة لإصدار قانون أحكام الأسرة (الشق الجعفري) لحلحلة المشاكل التي مازالت تعانيها المرأة أمام القضاء الشرعي الجعفري التي يتمثل بعضها في بطء وتعقيد الإجراءات، وطول مدة الانتظار والتقاضي، وصدور الأحكام المتناقضة في القضايا المماثلة، وغيرها من المسائل التي سيساهم إصدار القانون بلا شك في حلها أسوة بما تم لدى المحاكم الشرعية السنية.

سنتطرق في هذا الصدد إلى بعض القضايا المعروضة أمام المحاكم الجعفرية، لإيضاح مدى معاناة المتضررات من تأخر الحكم فيها، وأيضا بعض القضايا من المحاكم السنية وإيضاح مدى الفائدة التي عادت على المتضررات .

سوف نرصد خلال السطور التالية بعض القضايا بالمحاكم الجعفرية ومنها قصة :

زوجة اقامت دعوى ضد زوجها بطلب تطليقها من زوجها طلقة بائنة للضرر، على سند من القول بأن زوجها دائم الاعتداء عليها بالضرب مما ترك إصابات جسدية واضحة على جسدها ، وقيامه بالشتم الدائم والقذف والسباب لها ولأهلها أمام الأولاد وقد قامت بتحرير بلاغ في الشرطة ، كما تم خضوع المدعية لفحوصات طبية ، وافادت بان المدعى عليها شحيح في الإنفاق عليها وعلى الأولاد حيث يلتزم بدفع نفقة قدرها 50 دينار فقط ، ولا يحسن معاملتها ويسيء اليها بما أدى للأضرار بها نتيجة لذلك والأمر الذي حذا بها لرفع الدعوى ، قدمت المدعية تأييدا لدعواها : تقرير طبي يفيد بحضور المدعية الى المستشفى بشكوى من صداع نصفي وعدم اتزان لمدة أسبوعين بعد تعرضها الى إصابة دماغية .

واستمعت المحكمة لشاهدي المدعية (خالها ووالدتها) اللذان اكدا على تعرض المدعية للضرب لاكثر من مرة وانه شحيح في الإنفاق عليها وأشارت والدة المدعية بانها سمعت زوج ابنتها يتلفظ عليها بألفاظ بذيئة عن طريق سماعة التلفون حيث كان يتكلم معها وقد تكرر منه ذلك ، بجلسة لاحقة حضر المدعى عليه وقد سألته وكيلة المدعية هل اعتديت بالضرب على المدعية وهل كان خفيفاً ، فأفاد المدعى عليه : لا أنكر أن ضربتها

زهراء عبدالله

على وجهها بيدى ، ولا أتذكر إذا كان الضرب خفيفاً أو ثقيلاً ، كما سألته أيضاً عل كنت تشتمها وأفاد المدعى عليه : نعم كنت أشتمها بسبب شتمها لي ..

وجاءت حيثيات الحكم كالآتي :

وحيث إنه عن طلب المدعية تطليقها من المدعى عليه للضرر ، وحيث إنه من المقرر في الفقه الإمامي الواجب التطبيق أن اذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها بالمعروف ، فيجوز لها أن ترفع أمرها للحاكم الشرعي لتثبت الضرر بكافة طرق الإثبات الشرعية ، ومتى ما ثبت الضرر شرعاً ، وتحققت عناصر الدعوى بالضرر بثبوتها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما بما هو متعارف ، وعجز الحاكم الشرعي عن الإصلاح ، جاز للحاكم الشرعي أن يطلقها طلقة بائنة للضرر إذا طلبت ذلك . وحيث إن تقدير الضرر أمر موضوعي تستشفه محكمة الموضوع من مستندات الدعوى وإجراءاتها وإقرارهما والبينة الشرعية ، وهو أمر يقدّره قاضي الموضوع وهو يفصل في موضوع الدعوى . وحيث إن تقدير أقوال الشهود والقرائن وموازنة بعضها البعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه واستخلاص ما ترى أنه متفق مع واقع الدعوى هو مما تستقل به محكمة للموضوع دون معقب عليها ،لما كان ذلك و حيث إن شهادة رجل وامرأة واحدة في الدعوى لا تكفي في الحكم للمدعية بالطليق الضرر لأن البينة بخصوص الدعوى الماثلة تتطلب رجلين عدلين أو رجل وامرأتين ، ومن ثم تكون بينة المدعية قاصرة عن بلوغ النصاب الشرعي للشهادة، باعتبار أنها صادرة من رجل وامرأة واحدة فقط ، فضلا عن أن شهادة الشاهد الأول مستندة للسماع لا المشاهدة والحس ، والتي هي شرط في علم الشاهد المتحمل للشهادة بالواقعة محل الدعوى حيث يشترط استناد الشاهد في شهادته إلى العلم القطعي بما يؤدي الشهادة به وهو منتف في الشهادة السماعية وهو مما يتنافى مع احد شروط البينة الشرعية وذلك فيما يتعلق بواقعة الضرب إذ أفاد بأنه رأى اثار الضرب عليها، فيكون قد أعتمد على حدسه الشخصي فقط دون رؤيته لواقعة الضرب مما يخل بأصل البينة المقدمة في الدعوى (وحيث بخصوص ما افاده المدعى عليه وإقراره انه ضربها على وجهها حيث أنه إقرار بواقعة واحدة دون وضوح كون

الضرب خفيفا او شديدا، وكذلك شتمها حيث لم يذكر طبيعته وكيفيته)، كي تستنتج المحكمة من مجموع ذلك مدى ضرره على المدعية ومن ثم ما أقر به غير كاف لقناعة المحكمة بحصول الضرر الشديد المستوجب للتطليق القضائي)، كما أن التقارير الطبية المقدمة في الدعوى جاءت خالية من ثبوت انتسابها للمدعى عليه وكانت مجرد أفاده بحضور المدعية المراكز المذكورة للعلاج دون أن تكون مقدمة ضمن بلاغ جنائي وصدور حكم بإدانة فيها، ومن ثم لا تكون منتجة في الدعوى وتلتفت عنها المحكمة، وبخصوص دعواها عدم إنفاق المدعى عليه عليها حيث أنه من المقرر فقهاً أنه إذا امتنع الزوج القادر على النفقة عن الإنفاق على زوجته مع استحقاقها النفقة عليه جاز للزوجة ان ترفع امرها للقاضي الشرعي المختص فيلزمه بأحد الأمرين من الإنفاق على زوجته الطلاق ، فإن امتنع عن الأمرين ولم يمكن الإنفاق عليها من ماله جاز للقاضي الشرعي المختص تطليقها عليه لأنه ولي الممتنع، مفاد ذلك أن (لابد أن تستصدر الزوجة حكماً يقضى لها بالنفقة على زوجها ثم يمتنع عن الانفاق عليها اما بعسره او لإصرار منه على عدم الانفاق، فحينئذ يصح للقاضي التطليق عليه في هذه الحال، وإذ كان ذلك وكانت المدعية قد ادعت بأن زوجها المدعى عليه قد امتنع عم الانفاق عليها مما اضر بها وكان هذا الادعاء قد جاء دون دليل منها، على انها لم تقم بتقديم ما يثبت قيامه برفع دعوى للمطالبة بالنفقة سوى ادعاء وجود دعوى بالنفقة، ولم يثبت امتناع المدعى عليه عن الإنفاق في حال مطالبتها بنفقتها الزوجية.

وحيث انه اعمالا لما تقدم من قواعد واحكام وكانت المدعية لم تثبت بدعواها اضرار المدعى عليه بها ولم تقدم الدليل الكافي على مثل ماذكرت.

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة برفض الدعوى وإلزام رافعتها بالمصروفات .

هذا وهناك العديد من الأمثلة الأخرى لزوجات تم الإعتداء عليهن بالضرب والشتم قدموا سندا لدعاواهم تقارير طبية وبلاغات من مراكز الشرطة وحتى مايفيد انه ازواجهن في علاقات غير مشروعة الا ان المحكمة لم تستجب لطلباتهن بالتطليق للضرر مره لعدم كفاية الأدلة ومرة أخرى لانه الضرب قد كان لمرة واحدة ، متجاهلة بذلك ماقد ينجم عن هذه الضربة الواحدة من ضرر نفسي وكسر للعلاقة الزوجية التي يستوجب ان يقوم أساسها على الإحترام والتقدير ، فالعلاقات الاجتماعية لابد ان يسودها مبدأ الاحترام والود والتراحم ومن ابسط المعاني الاحتكام إلى احكام القانون في حال وجود خلاف بين الرجل وزوجته، وحفاظا على حقوق الطرفين تم تقنين المبادئ التي وردت في الشريعة الإسلامية من خلال قوانين وضعية لصالح المرأة والرجل لتنظيم العلاقة بينهما وللمحافظة على نسيج الأسرة وكيان المجتمع، حيث جاءت لتنظيم موضوعات الزواج والطلاق والمواريث للحفاظ على ثبات المجتمع من الناحية الاجتماعية وعدم تجني طرف على آخر، وهذا مانتج عن إقرار الشق الأول من القانون الذي جاءت الأحكام فيه على خلاف الشق الثاني فمن ناحية النفقة مثلا جاءت الأحكام متناسبة وقدر مايحصل عليه الزوج من دخل، خاصة وان معظم البلاد التي تأخذ بالشريعة الإسلامية تقنن تلك المبادئ في هيئة قوانين وضعية تسير عليها المحاكم الشرعية، وهي من ابسط الحقوق واجلها للحفاظ على كيان الأسرة، ومن هنا كان الواجب ان يكون في مملكة البحرين قوانين وضعية للحفاظ على كيان الأسرة من الناحية الاجتماعية وهذا ما انبثق عنه قانون أحكام الأسرة ونظرا لطبيعة المجتمع البحريني بما يحتويه من شق سني وآخر جعفري، فكان لزاما ان يتساوى الشقان من حيث هذه الحقوق والواجبات حفاظا على كيان المجتمع، وحتى لا تكون هناك تفرقة بين نسيج المجتمع فلابد من إصدار الشق الجعفري كي يتساوى الطرفان أمام القانون، بما يعود بالنفع على المتقاضين والقضاة والمحامين في أداء عملهم، كما ان هنالك حاجة ملحة إلى إرساء قواعد المساواة بين أفراد المجتمع ككل، مما يعود على المجتمع بأكمله والمرأة بصفة خاصة بالاستقرار، خاصة بعد النتائج الايجابية التي التمستها الحقول القانونية والمتقاضون على حد سواء بعد إقرار قانون أحكام الأسرة بشقه السني.

فوجود أحكام الأسرة بالشق الجعفري سوف يعمل على تنظيم وتوحيد الأحكام لما فيه إصلاح لحالة الأسرة التي هي أساس سعادة الفرد والمجتمع، كما سيسهل إجراءات التقاضي للمحامين والقضاة والمتقاضين، وسوف ينهى تباين الأحكام ويخفي الظواهر السلبية التي نراها حاليا ومنها صعوبة الطلاق بشتى أنواعه.

فهناك كثير من القضايا العالقة والتي تنتظر تمرير الشق الجعفري، ولا نريد مزايدات ولا طأفنة في هذا القانون الإنساني، بل نريد من يحمي القانون من التعصّب والطأفنة، وهو أمر سهل جدّاً إذا ما اتّفقنا عليه جميعاً ، ايماننا منا بأن هذا القانون سيخدم شريحة غير قليلة من أمّهاتنا وبناتنا ونسائنا، وعليه نحن اليوم نتحرّك من أجلهن، فلقد قلّت المشكلات في الشق السنّي، ولكنّها مازالت موجودة في الشق الجعفري، فمن هو ذاك الذي سيأخذ على عاتقه تمرير هذا القانون!

دعا الى إبعاد الملف عن التجاذبات والتأويلات والاختلافات أياً كانت

"التقدمي" يدعو الى سرعة إقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة

دعا المنبر التقدمي الى سرعة إقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة في البحرين وإبعاده عن التجاذبات السياسية والتأويلات والاختلافات التي تعطى هذا الملف أبعاداً تعرقله خاصة وان من بين من صاغ وأشرف على هذا الشق شخصيات دينية ومرجعية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والعلم بأمور الدين الذين خلصوا الى ان هذا الملف لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضحت مسؤولة قطاع المرأة بالمنبر التقدمي وعضو مكتبه السياسي فهيمة درويش بأن التقدمي في اطار اهتمامه بهذا الملف نظم في الخامس عشر من اكتوبر الجاري حلقة حوارية بمشاركة ممثلين عن عدة مؤسسات نسائية وأهلية وقانونين وتم خلالها مناقشة أوراق عمل رفيعة المستوى وجاءت خلاصاتها متوافقة مع رؤى قطاع المرأة بالمنبر التقدمي والتي تؤكد على اهمية سرعة إصدار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة في البحرين وهو الذى شددت عليه ورقة عضو التقدمي المحامية زهراء عبدالله والتي أشارت أيضاً الى اهمية المساواة بين نساء الوطن بجميع انتمائاتهن المذهبية والعرقية، وان الحديث ليس عن طائفة بعينها، بل الحديث عن كل نساء الوطن، وان مشروع قانون متكامل يأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف وحفظ حقوق المرأة البحرينية ويؤمن استقرار الأسرة البحرينية كونه له تأثير مباشر على الاستقرار المجتمعي واستقرار الوطن بوجه عام أمر يجب ان يكون هدفاً لكل القوى المجتمعية والسياسية في البلاد

ونبهت درويش الى اهمية إبعاد هذا الملف عن التجاذبات السياسية والاختلافات او تحميله تبعات الأزمة التي تعيشها البحرين في الوقت الراهن، وشددت على ضرورة مساندة كل القوى والأطراف لهذا المطلب خاصة من هم في نضالهم اليومي يسعون الى تحقيق درجات أعلى في بلوغ الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة الدولة المدنية التي ترتكز على منظومة من القوانين والتشريعات والعدالة والمساواة بين جميع شرائح ومكونات المجتمع وضمان التمتع بالحقوق الأساسية وصيانة الحقوق المدنية، وأشارت الى ان المنبر التقدمي انطلاقاً من ذلك يرى أهمية وجوهرية سرعة اصدار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة لما له من مساس مباشر بشريحة واسعة من نساء مجتمعنا البحريني، ونوهت الى من قام بوضع هذا الشق شخصيات تتمتع بالكفاءة العلمية والدينية مما يستوجب سرعة البت في هذا الملف .

وهذا ما أكدته عليه الحلقة الحوارية بأهمية وجود القانون الذي سيساهم في حلحلة الكثير من الملفات العالقة في أروقة المحاكم وسيسهل اجراءات التقاصي للمحامين والقضاة والمتقاضين في أداء عملهم وسيساهم في إرساء قواعد المساواة بين أفراد المجتمع وهو ما نصت عليه المادة 18 من الدستور (الناس سواسية في الكرامة الانسانية وبتساوي المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة).

وفى ختام تصريحها طالبت فهيمة درويش أعضاء المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية القيام بواجبهم في نظر وإقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الاسرة مما سيكون له دور في تطوير منظومة القوانين والتشريعات في البحرين بما يتوافق مع التشريعات الدولية ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الدعوة الإسلامية
في ضوء المنهجية العلمية

تختلف صورة الدعوة الإسلامية في ضوء المنهجية المادية العلمية عن الرؤية الدينية -الإسلامية- المثالية بمختلف أشكالها. ترتكز الأولى على قاعدة تحليل الواقع الاجتماعي التاريخي من زواياه المختلفة سياسياً واقتصادياً وطبقياً وثقافياً، بينما تقفز الثانية على هذه القاعدة لتصبح مقيدة بالرؤية المثالية الغيبية.

ترى المنهجية المادية العلمية أن (الإسلام-الثورة) جاء العالم في وقته المحتوم. « ان ثورية الحادث الآتي للعالم بمثل هذا الوزن يأتي في زمن يحتاج فيه ناس هذا الزمن إلى حادث يعلن لهم - تواً- أنه جاءهم على قدر الحاجة إليه في وقت الحاجة إليه.. فهذا معنى أن يأتي في وقته المحتوم.. فالحتمية، إذن، تاريخية، أي مرتبطة بمسيرة الزمن التاريخي لجماعة معينة من البشر في نقطة معينة من نقاط التلاقي البشري على هذا الكوكب.»ا

ذلك يعني أن ثورية الحادث الكوني العظيم، إنما تقاس بمدى ارتباط الحادث نفسه بضرورات تاريخية لتحول مسيرة هذه الجماعة من البشر في هذه الأرض وفي هذا الزمن تحولاً يزعزع الأساس الذي تقوم عليه البنية الاجتماعية ككل، لينشأ أساس جديد تقوم عليه بنية اجتماعية جديدة في سياق حركة تطور التاريخ البشري نحو الأرقى.

على العكس، ترى الرؤية المثالية الغيبية - تقريباً- أن الإسلام ظهر بصورة مفاجأة على صعيد شبه الجزيرة العربية، وبأن الوحي نزل على محمد بن عبد الله فدعا به أهل مكة فحولهم -في سنوات معدودة- من الشرك وعبادة الأوثان إلى الإسلام وعبادة الله الواحد الأحد. هذه الرؤية لا تأخذ بعلاقة صاحب الدعوة الإسلامية محمد قبل زمن الدعوة بالحنفاء الذين كانوا إحدى الظاهرات المؤذنة بانتهاء عهد الجاهلية. ولا تسلط الضوء على أن النظام القبلي البدائي السائد، الذي كان يعيش في ظله العرب أجزاء وشراذم ودوائر قبلية مبعثرة، قد استنفذ زمنه، ولا بد أن يتحول العرب إلى إطار التوحيد تاريخياً، بل تبقى هذه الرؤية متقوقعة داخل النص الديني، بعيداً عن تحليل الواقع كما هو لا كما تريد.

الرؤية المادية العلمية تؤكد على أن الإسلام حين ظهر في مجتمع الجاهلية العربية، لم يظهر كفجاءة منقطعة الأسباب والصلات عما كان يعتمل في حياة تلك (الجاهلية)، أو عما كان يتحرك في ذلك المجتمع بشكل ظاهرات اقتصادية واجتماعية ودينية، معلنة أن هذا المجتمع القبلي لا بد أن يتغير من الأساس.

يذكر حسين مروة في كتابه « مقدمات أساسية لدراسة الإسلام» - بما معناه- أن ليس مصادفة أن ينهض بالدعوة الإسلامية رجل من أهل مكة نفسها ومن قريش ذاتها، بل هو من واقع الأمور لأنه واقع له جذره الاجتماعي والشخصي معاً. فمحمد نشأ فقيراً يتيماً ومن فرع بني هاشم، غير الثري من قريش، وقد مارس العمل الذي لا يمارسه إلا فئة الفقراء والكادحين، من رعيه غنم أهله وأهل مكة، ومن خدمته لتجارة

جلال إبراهيم

السيدة خديجة بنت خويلد.. « ان هذا الواقع الذي يحدد الطابع الاجتماعي لانتمائه، يتناقض مع الواقع الآخر الذي يحدد الطابع الاجتماعي لانتماء الزعامة القرشية المسيطرة كلياً على مجتمع مكة والمتحكمة كلياً بحركة أسواق الجزيرة ومواسمها الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأدبية».2

في الواقع كانت توجد فئتان متصارعتان، الأولى هي الفئة الاجتماعية التي تحمل اتجاه التاريخ الجاهلي نحو التغيير والتطور، وتتمثل في النبي محمد والمنتمين إلى دعوته الجديدة، بينما تتمثل الفئة الثانية في الزعامة القرشية التي تحمل وجهة تجميد حركة التاريخ عند نقطة مصالحها وامتيازاتها والحفاظ على استمراريتها. الفئة الأولى كانت تتخذ شكل الوعي الديني المعادي للوثنية، والذاهب نحو المفهوم التجريدي للألوهة، ونحو فكرة التوحيد (وحدة الألوهة-وحدة الأمة). في حين كانت الفئة الثانية تتخذ شكل الوعي الديني، الوثني البدائي والمحافظ على حسية الرموز الدينية وعلى تعددية الأوثان كتعبير عن التجزؤ والتشرذم والتبعثر لقوى عرب الجاهلية بين دوائر قبلية منفصل بعضها عن بعض.

إن ذاكرة الجاهلي الذي دخل عصر الإسلام، تبقى ذاكرة جاهلية حتى تتأصل لديه ذاكرة إسلامية تنفي تلك، لذلك عملت التشريعات الإسلامية على تغيير وعي العرب وفق نظرية «التوحيد» التي تستند على المقومات التالية:

- القتال من أجل المؤسسة الواحدة الجامعة، بدلاً من حروب التفتيت والابادة القبلية.

- حرب «الفتح» أداة لتنمية قدرات بشرية وتوسيع مجالات نشاطها العملي.

- تغيير مفهوم الثأر من كونه انتقاماً فرديًا أو أسرياً، إلى كونه عقوبة اجتماعية للدفاع عن مصلحة المجتمع بإطاره العام المشترك.

- بناءً على ما تقدم شرعت الحرب المنظمة كأداة: إما لتوسيع سيطرة المؤسسة الاجتماعية، وإما لحماية هذه المؤسسة.

وفق النظرة المادية العلمية لبداية الدعوة الإسلامية في مواجهة الزعامة القرشية، وفي إنهاء البنية الاجتماعية القبلية المتخلفة، وفي إصدار تشريعات صارمة تقضي بتحريم كنز الذهب والفضة، وبإنذار من يأكلون أموال اليتامى والمساكين، وبتحريم الربا، وبتحريم عبادة الأصنام وتعددية الآلهة... كل ذلك يعد أمراً تقدمياً يستحق الإشادة به. ويجب الإشارة إلى أن ثورية الإسلام في بداية دعوته لا تنحصر في وقوفه بوجه المرابين والمحتكرين وكانزي الذهب والفضة وحماة الوثنية والقبلية، بل ينبغي أن نرى الشكل الأرقى- تاريخياً- لهذه الثورية، نعني خروجه بالعرب إلى عالم ما وراء شبه الجزيرة العربية، ونهوضه بدوره العظيم في دفع عملية التطور الاقتصادي-

الاجتماعي في بلدان واسعة من آسيا وأفريقيا وأوروبا. « انه ذلك التحول الذي انتقل به العرب من دائرة الانفعال الوحيد الجانب بعلاقتهم مع العالم، إلى رحاب فسيحة تبادلوا فيها الفعل والانفعال كليهما مع الشعوب ذات التاريخ الحضاري العريق.. فكان من أثرها هذا التبادل–التفاعل أن أضاف العرب حلقة جديدة ذهبية في سلسلة الحضارات البشرية، وهي الحلقة الجديرة باسم الحضارة العربية–الإسلامية».3 ولا بد من الإشارة هنا، حين خرج العرب إلى العالم، على صورة «فاتحين» لم تبقَ صورة «الفتح» بمفهومه العنفي إذ اقترنت بفتوحات اجتماعية ومعرفية كان لها فعلها التاريخي الجديد في تغيير صورة العالم القروسطي.

بعد وفاة النبي محمد انفجر الصراع الاجتماعي–السياسي وتنبهت لدى كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار نوازع الصراع على السلطة. إضافة إلى ذلك، حدث انقسام آخر بين المهاجرين أنفسهم في الوقت ذاته. فقد تنبهت الفوارق القديمة في الجاهلية بين بني هاشم وبني عبد شمس وتيم وأميه وغيرهم، الذين ينتمي إليهم سائر المهاجرين. والملحوظ هنا أن القوم لم يستطيعوا إخفاء الدوافع الحقيقية، السياسية والاجتماعية، لهذا الصراع تحت ستار من المظاهر الدينية.

هكذا تخضع صورة «الدعوة الإسلامية» في ضوء المنهجية المادية العلمية إلى قراءة تاريخية دقيقة للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي أثرت عليها في بدايتها و في مختلف مراحلها التاريخية، وليس قراءة يحكمها الكراهية للدين بصورة عامة والإسلام بصورة خاصة، كما هي الصورة النمطية – عن الماركسية ومنهجيتها– التي زرعها رجال الدين والسياسة في وعي الشعوب العربية والإسلامية وغيرها من شعوب العالم إبّان مرحلة الصراع التاريخي بين الكتلة الرأسمالية الغربية والكتلة الاشتراكية الشرقية. وهي قراءة نقيضة لقراءة –أغلب– المستشرقين الأوربيين الغربيين والليبراليين الجدد الذين تفننوا عبر نظرياتهم في الإساءة إلى كل ما ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية.

هوامش

دراسات في الإسلام، مكتبة الفاربي ص7 نفس
المصدرص12
نفس المصدر ص23

(قف)

الاستبعاد الاجتماعي «التهميش»

فهدالمضحكي

الاستعباد الاجتماعي او «التهميش» كما يعرفه الدكتور سنان علي ديب في جريدة «النور» عدد729 الصادر في 20 يوليو 2016، بأنه اقصاء اشخاص او مجموعات سياسية او عرفية او طبقية عن الحاجات الأساسية، او عن الانخراط الاجتماعي بمختلف مؤسساته رغم وجود رغبة لدى هؤلاء المستعبدين في الانخراط في مجتمعهم كأطراف في عقد اجتماعي، يؤمن لهم المشاركة والحصول على الحقوق المتمثلة بالحق في الحياة، والحق في العيش الآمن.

وبذلك فإن الحكم الرشيد يعني الاعتماد على القوانين التي تساوي بين جميع المواطنين مهما اختلفت طوائفهم او مذاهبهم أو أفكارهم الإيدلوجية او منابتهم الطبقية، ويضمن كذلك حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن إطار دستور متفق عليه يحافظ على تماسك البلد من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعية وفق إطار التنمية المستقلة المتوازنة المستمرة.

وفي إطار ما ذكره ديب تأتي أهمية دراسة ظاهرة الاستعباد الاجتماعي من كونها سبباً مباشراً في تقسيم المجتمعات وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، وظهور الأجواء المستقبلية لكثير من الأمراض الفاتكة بالمجتمع، وكذلك نقص المناعة لدى الكثير من الكفاءات مما يجعلها تهاجر إلى خارج البلد!

فالاستعباد الاجتماعي هو عكس عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات حتى ان مفهوم المواطنة ذاته يعدُّ ناقصاً مع وجود بوادر الاستعباد الاجتماعي فيها.

من الطبيعي وجود اثنيات وطوائف في جميع المجتمعات ولا يمكن – كما يوضح ديب – ان يشكل خطراً عليها إلا إذا اقترن بفكرة النقاء والاصطفاء او امتلاك الحقيقة لفئة أو طائفة دون غيرها. لذلك وعلى حد رأيه يمكن التعامل مع نتائجه مع التسليم بوجوده. وهذا الاختلاف مهما كان نوعه يخف حتى يتلاشى في ظل عدم اللجوء إلى استعباد أي جزء منه وفي ظل حكم القانون.

وهنا يتطرق إلى نوعين من الاستعباد الاجتماعي: أحدهما متعلق بالنخبة المصنعة تصنيعاً بعيداً عن العضوية أو الإبداع الحقيقي، او بالطبقة العليا في المجتمع، والآخر بطبقة المهمشين فيه. الأولى لأنها مكتفية والثانية لأنها مقصاه. الأولى لها مبرراتها بنفي نفسها اختيارياً، والثانية لا تستطيع ان تبرر شعورها بالاستعباد. الأولى عادة ضيقة، والثانية غالباً لها مفتوحة وتزداد مساحتها مع الوقت. الأولى لها اخلاقياتها، والثانية كذلك. الأولى تمجد الوضع الراهن والثانية تطلب التغيير. وتكثر ظاهرة الاستعباد الاجتماعي في المجتمعات الريعية، وأثبتت الدراسات ان عملية توزيع الريع عامل هام في وجود مثل هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة!

عندما تتناول سلبيات هذه الظاهرة، فان اهم سلبياتها وفق ما جاء في رأي ديب هو انزياح المجتمع ضد نفسه ومكوناته، بل انه حتى في المجتمعات المتقدمة شكلت جيوب المهمشين مشكلة للأنظمة والحكومات، والخطورة في المجتمعات العربية لها شقان لا يتعلقان فقط بأطراف، المجتمع نفسه (الطبقة العليا والطبقة الدنيا) بل في ظل غياب الطبقة الوسطى كذلك واضمحلالها.

ويؤكد انه كلما كانت السياسة الاقتصادية خاطئة او متعثرة تقود على نتائج سلبية وتؤدي إلى أمراض اجتماعية خطيرة من بينها البطالة، والفقر والفساد، والعنوسة بين الجنسين، والانحرافات الأخلاقية والجريمة.....الخ.

ولضمان تجاوز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لابد من معرفة الخلل والاعتراف به، من أجل وضع الخطط الانقاذية الكفيلة بإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى بما يؤدي إلى قوة المجتمع وصلابته في جميع النواحي، وإلى الانطلاقة الصحيحة نحو تطوير القوانين والتشريعات وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات الواقع.

يقول ديب كان الهدف الرئيسي من فرض الوصفات الجاهزة للمصرف الدولي ولصندوق النقد الدولي على البلدان هو: تهديم البناء التنموي ومنع استمرارية التنمية على قواعد صلبة، وارجاع عجلة التنمية مسافات كثيرة منعاً من استغلاليتها في ظل التبعية!!

في حين ان إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى ومنع زوالها هو الركيزة الأساسية التي يجب توجيه جميع السياسيات نحوها، ومن هذه السياسات: تحسين المستوى المعاشي للمواطنين ومراقبة الأسعار، تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير السكن اللائق، مكافحة الفساد بجميع اشكاله وخاصة الفساد الإداري بحيث تكون من حيث عدالة تفعيل الاستثمار، إضافة إلى تصديه لدور اجتماعي يساند القطاع الحكومي في خدمة المجتمع.

ويرى إن الوصول إلى الديمقراطية عبر مراحل وبرامج وسياسات يشكل جسراً يمكن العبور فوقه لتجاوز الأخطاء، فليس بالضرورة ان يكون المجتمع منتجاً للديمقراطية، ولكن الضروري هو الاقتناع بها واستيعابها مع العلم ان الديمقراطية ليست عطاء يمنح انما هي ثقافة لها أسس وبنى اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبالتالي يمكن أن نصل إلى ما نتمناه من ممارساتها عبر مراحل مختلفة متوافق عليها بما لا تجعل هناك تهميشاً أو استعباداً لأي طيف أو شخص في مراحلها الأولى، وصولاً الى المعنى الحقيقي الذي يستغرق زمناً لتكريسه ثقافة فاعلة وبناءة.

تحرير التعليم من الأثقال

التقدمي – كتب المحرر

كانت المطالبة بالنهوض بالأوضاع التعليمية في البلدان العربية ولا زالت مطلباً حيوياً في كل البرامج التنموية الداعية إلى النهضة الحضارية؛ فالنهوض بالتعليم وتوفير الرعاية الصحية المتطورة وتأمين فرص العمل تعد مرتكزات محورية لأي برنامج اجتماعي جدي، يلزم لتطبيقه مقادير كافية من الحوكمة والشفافية.
ألا أن التعليم بالذات كونه يتوجه نحو الاستثمار في الأجيال الجديدة يحتل أهمية خاصة بين هذه المرتكزات. ويلاحظ تقرير حديث ومطول للبنك الدولي نشره على موقعه في «تويتر» ازدياد القدرة على الالتحاق بالنظام التعليمي في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين إلى درجة تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للبنين والبنات في معظم بلدان المنطقة.

وارتفع صافي معدل الالتحاق من 86 في المائة إلى 94 في المائة بين عامي 2000 و2010. وكذلك ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وإن لم يكن بنفس الدرجة: إذ ارتفع صافي معدل الالتحاق من 62 إلى 70 في المائة خلال الفترة نفسها.

الا أن المؤشرات المتصلة بجودة التعليم ما زالت تظهر أن الأنظمة المدرسية في المنطقة العربية تتسم بشكل عام بتدني الجودة. فلا أحد يتعلم المهارات الأساسية، وهي حقيقة تظهرها بأوضح برهان الاختبارات القياسية الدولية التي تكشف نتائجها أن المنطقة مازالت دون المستوى المتوقع بالنظر إلى متوسط دخل الفرد فيها.

ويعني هذا أنه بالنسبة للكثير جداً من التلاميذ بأنحاء المنطقة لا يُعد الالتحاق بالمدارس مرادفاً للتعلم، كما أن الدلائل تشير إلى وجود تنافر سائد بين ما تحتاجه سوق العمل من مهارات وما يتم تعليمه في المدارس. وفيما يتم إجراؤه من دراسات عالمية، يقر الكثير من شركات المنطقة بأن عدم كفاية مهارات القوى العاملة، سواء الفنية منها أم الشخصية، تعوق نموها وقدرتها على توظيف العاملين.

وحسب معطيات إحصائية فإن نحو ثلث الخريجين الجدد فقط هم الجاهزون لمكان العمل. ولا تستثمر المنطقة سوى القليل في التدريب بشكل عام قبل العمل وأثنائه، وذلك بالمقارنة بغيرها.

ولكي ندرك فداحة الفجوة بين الجنسين في فرص تلقي التعليم، علينا التوقف أمام ما يشير اليه التقرير من تفوق البنات على البنين في نتائج امتحانات الحساب بالصف الرابع الابتدائي، وهو اتجاه يستمر بشكل عام حتى الصف الثامن، لكن هذا التفوق لا تقابله خطط استيعاب تعليمية للفتيات في منطقة تشتهر بافتقارها إلى المساواة بين الجنسين.

وشهدت العقود القليلة الماضية حديثاً مكثفاً حول ضرورة إصلاح مناهج التعليم في البلدان العربية عامة، وفي بلداننا الخليجية خاصة، على ضوء تنامي الاتجاهات التكفيرية التي تتوسل العنف والقسوة المفرطة وسائل لفرض نفوذها.

والحق أن الحديث عن ضرورة إصلاح النظم التعليمية في بلداننا ليس جديداً، وأثير مرات عدة، لنكتشف بعد كل مرة أن الأمر لا يعدو كونه أشبه بالموجة العابرة التي تأتي قوية، وأحياناً في منتهى القوة، لكنها شأنها شأن كل موجة سرعان ما تنحسر وتتبدد.

فلم نشهد أي انعطافة حقيقية في النظام التعليمي تذكرنا بتلك التي جرت في البلدان التي صممت على النهوض، فاختارت أن تبدأ بإصلاح التعليم، بل إن بلدا مثل الهند لم يكن للتعليم فيه حتى عقدين من الزمن تلك السمعة الطيبة، يملك اليوم عدداً من أفضل المعاهد في العالم في مجال المعلوماتية، وهذا يقدم لنا واحداً من أسباب النهضة الهندية الراهنة.

لعلنا نتذكر عدة مقاربات لضرورة إصلاح النظام التعليمي، وشكلت لجان متخصصة وأستقدم خبراء أجانب وشركات ذات صلة بالشأن التربوي، وبعض هذه المعالجات والمقاربات لا تنقصها الجدية والعمق، لكن العبرة ليست في الذي يكتب على الورق، وإنما في ذلك الذي ينفذ على الأرض، ومشكلتنا الأزلية إن إصلاح التعليم، كما أشياء أخرى، لا يرتبط بقرار سياسي استراتيجي حاسم مرتبط بالرؤية التنموية على المستوى الوطني والقومي الشامل. لذلك تكثر عندنا البدايات وتتكرر محاولات التجريب التي لا تقود إلا إلى التشوش والتشويه، فما أن يتغير الوزير المعني حتى تتغير معه كل الخطط والبرامج، ويعود خلفه ليبدأ من منطقة الصفر أو ما يشبهها، لا من النقطة التي وقف عندها سلفه.

والنتيجة هي أننا لا نخطو خطوة عملية واحدة في اتجاه إصلاح النظام التعليمي وعقلنته وتحريره من الخرافة، وهو إصلاح لن يمكن من دونه لبلداننا أن تغادر حالة الضياع التي تعاني منها، وهي محاصرة بضغط الزمن الذي يمضي بسرعة، فيما نواجه اليوم تحديات غير مسبوقة، نراها في تفكك الدول والكيانات الوطنية والإمعان في التطرف والغلواء المدمرة، واستدراج الشبان العرب نحو التهلكة.

رغم أن المفروض أن تكون قضية إصلاح التعليم في أقطارنا الخليجية قضية داخلية في المقام الأول، أي نابعة من الاحتياجات التنموية والثقافية لمجتمعاتنا، ألا إننا لا يمكن أن نغفل حقيقة أن الحديث عن إصلاح هذا التعليم تواتر مع اشتداد الضغوط الخارجية على بلدان المنطقة بضرورة إعادة النظر في النظم والبرامج التعليمية بعد التحليل الذي خلصت إليه بعض الدوائر الغربية، اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001 من أن «محافظة « هذه البرامج والنظم تقف في خلفية بعض الميول المتشددة والمتطرفة لدى قطاعات من الشباب في بلدان المنطقة تجعل منهم فريسة سهلة للجماعات الإرهابية .

والتعليم السوي في أي مجتمع يجب أن يؤسس الناشئة على قيم وأفكار التسامح والعيش المشترك بين الملل المختلفة، وأن يعد أذهانهم في اتجاه الحوار والوسطية ، وهي مهمة يجب أن توجه برامجنا التعليمية نحوها، ويجب على وزارات المعارف والتعليم العالي في بلداننا التحقق من أن برامج ونظم التعليم موجهة نحو هذا الهدف، والأهم من ذلك التيقن من أن القائمين على التعليم من معلمين وموجهين ومشرفين قادرين على ترجمة هذه المبادئ وهم يمارسون مهمتهم التربوية ، وليست

مجتمعاتنا الخليجية باستثناء من هذه القاعدة، التي عليها التنبه إليها انطلاقا من الشعور بالمسؤولية تجاه وعي الجيل الجديد وطريقة تفكيره ، وإعداده للعيش في المستقبل لا في الماضي، وتحقيق المعادلة الصحية والضرورية بين هذا التوجه وبين ألا تنزع من هذا الجيل عناصر هويته الثقافية، وهي أمور كان على القائمين على النظام التعليمي في بلدان المنطقة أن يحرصوا عليها، دون أن ينتظروا أية املاءات من الخارج ، خاصة وان هذا الخارج معني بمصالحه هو لا بمصالحنا. وغاية القول أن التعليم يجب أن يحرر من غائيته الأيديولوجية، وأن يوجه نحو التنشئة الأخلاقية والمعرفية والعلمية السوية .

لكن هذا ليس سوى جانب من الأمر، فمهمة كبرى مثل إصلاح النظام التعليمي ما أكثر ما تختزل في جانب واحد أو في تفصيل جزئي، يغفل بقية الأجزاء والتفاصيل، ومن ذلك هذا النزوع المتزايد في بعض بلدان الخليج نحو ما بات يعرف ب "تمهين» التعليم ، أي جعله مهنيا، انطلاقا من وهم مستحوذ على بعض الأذهان من أن التعليم لكي يكون حديثا وعصريا، عليه التخلي عن الكثير من مكونات منظومته، وأن يتوجه لتلبية ما يعرف ب"احتياجات" السوق، التي تتطلب إعداد الشباب للمهن المتاحة في السوق اليوم، وهي مهن تتجه نحو الخدماتية والوظائف المالية والمصرفية، التي تتطلب مهارات معينة من نوع معرفة معقولة باللغة الانجليزية، حصرا في المجالات التي يتطلبها هذا النوع من المهن، فضلا عن التعامل مع الحاسوب وبرامجه، وهو نهج يؤدي إلى ازدراء التعليم نفسه كمنظومة متكاملة من المعارف والقيم المنفتحة على أفق إنساني واسع ويحصره في أطر ضيقة محدودة.

قبل نحو عشر سنوات أطلعني صديق تونسي على نموذج من أسئلة امتحانات الثانوية العامة في مادة الفلسفة في بلاده، فقد دهشت من مستوى هذه الأسئلة التي أنا على يقين من أن طلبتنا في الجامعة، لا بل حتى خريجي الجامعة، لن يتمكنوا من الإجابة عليها أو حتى على بعضها لو عرضت عليهم، وكان الاطلاع على هذه الأسئلة كافيا لإعطاء فكرة عن مستوى التعليم هناك، أو الذي كان هناك، وعن مستوى المقرر الذي يدرسه الطلبة في مادة مثل مادة الفلسفة، سبق أن ألغيت من بعض مقرراتنا الدراسية، أو أن نقاشا أثير حول مدى جدواها، وعن الفائدة التي يجنيها طلبتنا في الثانوية وهم يدرسون المنطق والفلسفة، ليخلص بعض من انخرط في هذا النقاش إلى أن مثل هذه المواد لا تعدو كونها حشوا لأدمغة التلاميذ بما لا يعود عليهم بالنفع، فماذا يفعلون بالفلسفة وهم ذاهبون إلى سوق العمل التي تطلب منهم مهارات أخرى: شيء من الإلمام باللغة الانجليزية ومهارات في الحاسوب وبرامجه.

والنقاش يجب أن يعاد إلى نقطة البدء ، فالعلة ليست في مادة الفلسفة، من حيث هي مادة، ولا سواها من مواد مشابهة، وإنما في طبيعة المادة المنتقاة من تاريخ الفلسفة الحافل والزاخر بالمتناقضات والرؤى المتعددة، والأهم من هذا منهج التدريس الذي تقدم به هذه المادة وكفاءة التربويين الذين يقدمونها، وابعد من ذلك فان النقاش يجب ألا يحصر في سؤال من نوع: هل ندرس الفلسفة في المدارس المتوسطة والعليا أم نلغيها، وإنما يجب أن يدور حول مفهوم التعليم ووظيفته، من حيث هي وظيفة الإعداد السوي للتلاميذ ثقافيا وتربويا وتطبيقيا، أي بمعنى إعدادهم لمواجهة مرحلة ما بعد المدرسة، ومن ثم ما بعد الجامعة، بما في ذلك إعدادهم للعمل وما يترتب على ذلك من التزامات وشروط، وبالتالي على المدرسة أن تتحول إلى ما يشبه المصهر المعرفي الذي يُكون الطالب، وهذا يتطلب منه معرفة جيدة بالعلوم والرياضيات والتقنيا ، وبمقدار لا يقل يتطلب منه أن يحوز على أفق ثقافي منفتح يعرف من خلاله شيئا من تاريخ الفلسفة والأدب والفكر الإنساني، حتى لا تتراكم عندنا المخرجات السائدة للتعليم ، التي تعطي انطباعا أن أفرادها لم يمروا بمدرسة أو جامعة أعطتهم، بالإضافة إلى فك الحرف ومعرفة الكتابة، معرفة ووعيا .

وقبل سنوات أيضا كتب خبير كلفته اليونسكو بإعداد دراسة حول تربية المستقبل عن الهوة العميقة بين معارفنا المجزأة وبين القضايا متعددة الأبعاد التي باتت ذات سمة كونية، ومركبة بحيث يجري وصل مختلف العناصر المكونة للكل كالاقتصادي والسياسي والسوسيولوجي والنفسي والوجداني والأسطوري، وخلافا لرأي شائع يدفع تطوير القدرات العامة للفكر في اتجاه تطوير الكفاءات المتخصصة، وبقدر ما تكون المهارة العامة قوية بقدر ما تكون قدرتها على تمثل المشاكل الخاصة كبيرة، ومن جهته، يتطلب فهم المعطيات الخاصة تفعيل المهارة العامة التي تثير تنظيم المعارف، وتلقي الضوء على كل حالة خاصة على حدة. والخلاصة هي في التأكيد على التداخل القوي بين مسار بناء المعرفة وتفعيل المهارة العامة.

سيكون حال التعليم أفضل في بلداننا العربية لو أن عدد التلاميذ في الفصل الواحد كان عشرين تلميذا، لا أربعين أو خمسين، وسيكون هذا التعليم أفضل لو كانت نسبة المعلمين إلى عدد التلاميذ أكبر مما هي عليه الآن، وسيكون أفضل أيضاً لو أن المعلمين نالوا تأهيلاً أعلى مما هو متاح الآن، ولو أن أجور المعلمين كانت أعلى مما هي عليه، بحيث تصبح المهنة جاذبة للكفاءات لا طاردة لها، وبالتأكيد فان حال التعليم سيكون أفضل لو توفرت بنية تحتية للتعليم خير من الموجود من مدارس ومختبرات وأجهزة حاسوب ومتاحف .. الخ.

لكن حتى لو توفَّر جُل ذلك، أو حتى كله، وبقيت المناهج الدراسية المعتمدة هي ذاتها، والرؤية أو الفلسفة التعليمية هي نفسها المتبعة الآن، فان مخرجات التعليم، من حيث الجوهر، ستبقى كما هي، ولن نشهد النهضة التعليمية المنشودة التي ما إنفك المفكرون العرب ذوي البصيرة السليمة يطالبون بها، منذ أن كتب طه حسين كتابه: "مستقبل الثقافة في مصر"، أو قل منذ تلك الحقبة التي عاشها الرجل، وشهدت السجال الجديد بين القديم والجديد، يوم كان الجديد يتقدم، والقديم يتصدع، حتى لو لم يَنهر.

يحثنا كاتب من المغرب، إسمه حسن مخافي، على "تخليص التعليم من الأثقال التي ينوء بها، والتي تجعل تلاميذنا يعيشون محطات إنفصال يومي وهم "يدرسون" مواداً بعضها يحث على العقل ويعلي من قيمته، وبعضها الآخر يحط من شأنه ويسفهه، ما أدى ويؤدي إلى خلق مواطن متردد يطبعه التذبذب في سلوكه وعلاقته بمحيطه، ويحد من حلمه بالمستقبل، لأنه تعلم أن ينظر إلى الأمام وإلى الخلف في اللحظة ذاتها، وهي مهمة مستحيلة".

الانسان والكرسي

اذا كانت الثورة الصناعية قد حوَلت الانسان الى آلة ، فإن عصر المعلوماتية والانترنت و الحواسيب والتلفزيون والاعمال المكتبية مرافقة الهاتف النقال ليل نهار قد حولته الى «كرسي» وتصنف منظمة الصحة العالمية التدخين ومرض الكرسي في نفس الخانة ، وترى ان اضرار الثاني لا تقل وطأة وخطورة عن الأول ، ولم يكن الكرسي قريبا من ذلك الانسان البدائي الذي امتهن الصيد او الزراعة ونجى من كل امراض امراض الكرسي التي لا تعد ولا تحصى في زمننا هذا ، في فيلم شارلي شابلن الشهير « أضواء المدينة » نرى الى العامل وقد تحول الى آلة ميكانيكية ،وها نحن نرى انسان المكاتب العصرية يتخذ جسمه شكل الكرسي الجالس عليه لساعات طويلة .

وضعية الكرسي هي الأطول في حياة الانسان العصري قياسا بالمشي أو الوقوف أو الاستلقاء، ويقرر المختصون إن أكبر ثقل يقع على الظهر حين يكون جالساً، ويورث الجلوس الطويل على الكراسي الأمراض العديدة، ولذا تتفنن شركات الاثاث في صناعة ما تسميه الكراسي المريحة او المقاعد الصحية او المناسبة في مكاتب العمل والسيارات والبيوت وغيرها، الا ان كل تلك الكراسي رغم حسن تصنيعها وجودتها وارتفاع اسعارها لا تمنع مستخدميها من تحمل اعباء الجلوس الطويل ومن اصابة اصحابها بامراض السمنة والظهر وتصلب الفقرات وتآكل العنق، فليست العبرة بجودة الكرسي وتلبيته للشروط الصحية، انما بعدد ساعات الجلوس التي يستسهلها الكثير منا فيغرقون في العمل وينسون انفسهم على الكراسي، من يتصور أن شابا أو شابة صغيرة تصاب بمرض الديسك في بواكير عمرها ؟ هذه الكراسي وهذه الوضعية لم يعرفها الانسان القديم ولم يعرف أمراضها، ولقد تقلصت كثير من الأنشطة التي يمارسها الانسان كالمشي والزراعة والفلاحة والصيد وغيرها من الأنشطة الميدانية وحل محلها العمل الآلي والمهني المعتمد على الجلوس الطويل، كنت في احدى عيادات العلاج الطبيعي مؤخراً حين التقيت شابة صغيرة في العشرين من عمرها وقد تم احضارها الى العيادة على كرسي متحرك على وجه السرعة وقد تصلبت اعضاءها وظهرها ورقبتها واخذت شكل الكرسي تماما ! ويقول الطبيب المعالج ان مثل هذه الحالات صارت متكررة جدا في بلدنا .

قبل عدة أيام وصل إلى حسابي على الواتس اب فيديو ضمن حوارات تيد العالمية ويتحدث فيه بشكل علمي عن الأضرار المترتبة على الجلوس الطويل واصفا إياه بأنه مرض العصر بامتياز، وينصح خبراء العلاج الطبيعي بوضع منبهات على اجهزة الهواتف والكمبيوترات والكراسي والطاولات وساعات اليد للتنبيه وللمسارعة الى النهوض والتحرك فورا ومغادرة الكرسي كل 15 أو 20 دقيقة .

عصمت الموسوي

> الجلوس الطويل على كرسي الوظيفة الواحدة وغير المتجددة لا تورث غير الجمود والسأم والضجر وتحول دون الالهام والابداع وتجدد الأفكار والتغيير

هل نتحدث عن مساوئ الجلوس الطويل على الكرسي دون ان نعرج على المرض العربي القديم والمتجذر والناجم عن الجلوس طويلا على كرسي الوظيفة وكرسي الوزارة وكرسي الحزب والمكانة والنفوذ الجاه وغيرها من الكراسي التي اورثت العالم العربي كل هذه المآسي السياسية التي نشهدها اليوم ،وصرنا نصنَف ضمن الدول ذات الطابع الابدي الثابت

حسب الفيلسوف الهندي كريشنا مارتي «فإن الرغبة في الابدية والتمسك بها هي سبب كل مآسي البشر وليس العرب وحدهم «

فنحن نريد أبدية في مناصبنا وبقاء أبدياً على كراسينا ، ونطمح في أبدية في علاقاتنا وأبدية في تجارتنا ونعيمنا، نريد الأبدية في كل شي وفي أي مهنة وفي أي مكان نحل فيه، فإذا لم تتحقق هذه الابدية التي هي من صفات الآلهة وليست معقودة للبشر غادرتنا السعادة وفقدنا الأمل وتمترسنا خلف حلم العودة الى الكرسي الضائع».

قبل فترة أقام الدكتور محمد بوحجي محاضرة في مركز كانو الثقافي حول الالهام ودوره في الاقتصاد، وجاء فيه ان الجلوس الطويل على كرسي الوظيفة الواحدة وغير المتجددة لا تورث غير الجمود والسأم والضجر وتحول دون الالهام والابداع وتجدد الأفكار والتغيير .

إن الصحة والنشاط الذهني والجسدي وحيوية التفاعل وتجدد الحياة وتحفيز الابداع لا تتحقق في الجلوس طويلا على الكراسي، الكراسي المديدة مرض يجدر بنا ان نعيه ونتخلص منه .

«معاً ضد الإرهاب»*

عودنا التاريخ أنه في كل مرة تتفاقم فيها الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي تطرح مسألة إعادة اقتسام العالم على جدول أعمال الدول الكبرى. ويقتضي ذلك بروز القوى الفاشية كأدوات فعالة لهذا الاقتسام. وبنتيجة الأزمة الأخيرة التي لا تزال تتوالى ضرباتها منذ عام ٢٠٠٨ أضحت منطقة الشرق الأوسط والخليج والجزيرة العربية المسرح الأساس لمعارك اقتسام العالم. وفي هذه المنطقة أيضا ظهرت ونمت بتسارع قوى الظلام الفاشية الدينية كقوة ضاربة لتفجير نزاعات دموية بين دول المنطقة وفي داخل كل دولة على أساس طائفي.

عبدالجليل النعيمي

جميعنا لا يجهل جرائم هذه القوى متمثلة في داعش وأخواتها ومدعومة من قبل القوى الإمبريالية والرجعية وما أحدثه ذلك من دمار في العراق وسوريا وليبيا لتطال موجات الإرهاب الأسود كل مناطق العالم. فقد خدمت قوى التطرف الديني الفاشية ونجحت في تحقيق مخططات زعزعة كيانات عدد من الدول العربية ولا تزال تهدد أخرى غيرها. وفي عزل قضية الشعب الفلسطيني بانشغال الأنظمة العربية عنها وانشغال القيادات الفلسطينية ببعضها. وبقي الشعب الفلسطيني لوحده يواجه ببسالة أعمال العدوان والتوسع الصهيوني.

وليس خافياً أن منطقة الخليج التي حققت دخولا هائلة من عائدات النفط على مدى العقود الماضية، بينما لم تنجح في إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية وشاملة جعلت من اقتصاداتها غير قادرة على استيعاب أموال النفط التي هدرت على الاستهلاك المفرط وتسرب الكثير منها لتغذية قوى الظلام الرجعية. كما ساعدت نظم التربية والتعليم على خلق بيئة اجتماعية حاضنة لأفكار التزمت والتطرف، ما أسهم في تغذية هذه القوى في داخل بلداننا وخارجها. كما عملت القوى الغربية على تزويد هذه القوى بالسلاح والتدريب وأشكال الدعم المختلفة حتى أصبحت دولة الخلافة الإسلامية تهيمن على مساحة قاربت الثمانين ألف كلم مربع على أراضي العراق وسوريا حتى عام 2015.

لقد أدت جهود روسيا في محاربة الإرهاب فعلا لا قولا إلى فقدان داعش ما يقارب ربع هذه المساحة. وسيؤدي تحرير الموصل إلى مزيد من تقلص أراضي الدولة المزعومة. وبدأ المدد البشري لداعش من أوروبا والمنطقة يتقلص أيضا. كما أن منابع التمويل بدأت تجف. كل ذلك ينبئ بأننا على أبواب مرحلة جديدة.

وفي اليمن بدأت تلوح للمرة الأولى بشكل جدي إمكانيات توقف الحرب المدمرة في اليمن، والتي نطالب بوقفها فورا بعد كل الذي أحدثته من خسائر في الأرواح والممتلكات للشعب اليمني الفقير أصلا، وإنهاك لاقتصاد الخليج وتهديدا إضافيا لأمنه. وإذا ما تحقق وقف هذه الحرب فذلك سيعني أننا على أبواب مرحلة جديدة أيضا.

وبتأثير الأزمة العالمية، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، وإجهاد اقتصاد بلدان الخليج بسبب الحرب تراجعت القدرات المالية والاقتصادية لدول الخليج بشكل كبير. وبدأت هذه الدول تعاني من عجوزات كبيرة في ميزانياتها وتبحث عن مصادر للاقتراض وتصدر سندات الدولة من أجل سد النقص في السيولة المحلية لتمويل المشاريع. وغدت تنتهج سياسات تقشفية لم يسبق أن شهدتها هذه البلدان ليدفع الفقراء ثمن أزمات تسبب الأثرياء في إحداثها. وتُجبر ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الدول على انتهاج سياسات اقتصادية اجتماعية ضد طبيعة هذه الدول القائمة على ما يسمي بدول الرفاه الاجتماعي. وهذا أيضا يعني أننا على أبواب مرحلة جديدة.

ماذا تعني هذه المرحلة الجديدة ؟ إن هذا ايضا سؤال مفتوح. فقد تتحجم داعش وقوى التزمت الديني الطائفي إلى حد كبير، لكنها لا تزال لم تُصَب بعد بأذىً جدي في داخل بلداننا الخليجية. ولن تتمكن دول الخليج من الاستمرار في نمط العيش الذي اعتادته، حيث يتم شراء الصمت السياسي مقابل الرفاه الاجتماعي.

ما سيجعل المرحلة القادمة جديدة حقا هو انتهاج نموذج جديد للتنمية يقوم على اساس الإنتاج المادي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، لا على أساس قوى السوق العمياء والمضاربات والفقاعات التي تغذي بوهمها أوهام الأيديولوجيات المتطرفة. آن الأوان لبناء نماذج اقتصادية اجتماعية أكثر فاعلية وأن توظف الأموال حقا في مجالات التنمية الحقيقية بدل الهدر على الاستهلاك والتسلح وتمويل قوى التخلف والظلام.

ما سيجعلها مرحلة جديدة حقا هو إصلاحات اجتماعية وتعليمية حقة تسحب البساط من تحت قوى التطرف والإرهاب وتبسط أرضية صلبة لصيانة الوحدة الوطنية وتربط استقرار الأمن الاجتماعي بالعدالة الاجتماعية.

ما سيجعلها مرحلة جديدة حقا هو انفتاح سياسي حقيقي بدل التضييق على الحريات السياسية والاجتماعية واستمرار الملاحقات السياسية، وإشراك الناس في صنع وإقرار وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقرير مصائر بلدانهم، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام.

تمثل هنا تجربة المصالحة والإنصاف التي جرت في المملكة الغربية والإصلاح السياسي لعام 2011 التي أتت جميعا أكلها في تأكيد الوحدة الوطنية وتعزيز السلم والاستقرار في هذا البلد الشقيق. كم نحن بحاجة في بلدان المنطقة، حكومات ومعارضات، لدراسة تجارب هذا البلد بعمق والاستفادة منها لهزيمة الإرهاب بلا رجعة ولفتح آفاق رحبة للتطور الآمن والمزدهر.

*كلمة ألقيت في المؤتمر العاشر لمنظمة التضامن الأفرو آسيوي – الرباط ١٨ – ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦

أزمة وصراع طبقي: من منظور عالمي ٢٠١٦ - (٢ - ٣)

مُنذُ أن بدأت الأزمة والديْن العالمي حقيقةً يزداد. إن أمل التعافي المالي قد حدثَ ولكن في أجزاء قليلة متفرقة فقط من الاقتصاد العالمي. إن مستوى الديْن بلغ مقياساً غير مسبوق. لقد وصل الديْن الحكومي في زمن الحرب إلى المستويات الراهنة، ولكن لم يصل إلى هذه المستويات قط في زمن السلم، ولم تبلغ ديون الأسرة والمؤسسة من قبل قطَ إلى مثل هذه المُستويات. كان الديْن قبل الأزمة يرتفع في كل مكان. ففي الولايات المتحدة بلغ ١٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP في عام ٢٠٠٧ وفي بريطانيا بلغ ما يُقارب ٢٠٠٪. وفي البرتُقال بلغ مثل هذا الديْن ٢٢٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٣ كان لا يزال بنسبة ٢٢٠,٤٪. وتبلغ نسبة مجموع الديْن في الولايات المتحدة الآن ٢٦٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يبلغ مثل هذا المستوى من قبل إلا مرة واحدة في التاريخ. كان ذلك في عام ١٩٣٣ عندما بلغ ٢٥٨٪، وبعدها انخفض سريعاً إلى ١٨٠٪.

ترجمة:
غريب عوض

كان القصد من نظام التقشُف هو خفض حجم الديْن، وبشكل خاص ديْن الدولة. ولكن الأرقام تُظهر بأن هذا ليس هي القضية. في تقرير معهد مكنزي الدولي في فبراير/شباط 2015، وجدنا أن الديْن العالمي قد أزداد بنسبة 57 مليار دولار مُنذُ عام 2007، أو من 269٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 286٪. وهذا يحدث في كل قطاع من الاقتصاد العالمي، ولكن مع الديْن الحكومي بشكل خاص، والذي يرتفع بنسبة 9.3٪ سنوياً. إن هذا الارتفاع في مستويات الديْن يحدث أيضاً بشكل خاص في كل دولة. بعض الدول فقط التي تعتمد على الصين أو على أسعار النفط كانت تُخفض مستويات الديْن لديها، ولكن هذا وصل إلى نهاية فجائية خلال السنتين الماضيتين. إن هذا الجبل الضخم من الديون يعمل كعبء ثقيل على الاقتصاد العالمي، حيثُ أنهُ يكتم الطالب ويُبطأ الانتاج.

إن جميع الاقتصادات التي تُسمى البركس BRICS هي في أزمة: فدول مثل البرازيل والهند وروسيا تمر في ظروف صعبة. بل أن البرازيل وروسيا تُعانيان من الكساد. وأن التباطؤ في ما تُسمى الأسواق الناهضة بدأ حتى أشد حدةً من ما هو عليه في الدول الرأسمالية المتقدمة. يتوقع صندوق النقد الدولي بأن انتاجها المُحتمل، الذي استمر في التوسع تجاه الأزمة، محتم أن يتراجع من 6.5٪ في السنة بين عام 2008 و 2014 إلى 5.2٪ في الخمس سنوات القادمة.

كان النمو في هذه الاقتصادات واحداً من العوامل الرئيسة التي منعت أزمة عام 2008 من أن تتطوّر إلى ركود عميق في الاقتصاد العالمي. قُدرَ نصيب ما تُسمى الأسواق الناهضة بـ 80٪ من النمو العالمي على مدى الخمس سنوات الماضية. إن هذه الأسواق، خاصةً الصين، لعبت دور المُحرك للإقتصاد العالمي قبل الركود وبعده. كانت مجالاً مُهماً للاستثمار سابقاً، عندما كانت المَخْرَجات المُربحَة نادرة في الغرب.

ولكن ذلك الآن انقلب إلى عكسه. من كونها العامل الذي أنقذ الرأسمالية العالمية أصبحت الآن الخطر الرئيس الذي يُهدد بإنهيار كامل الاقتصاد العالمي. إن ارتفاع الديْن على نحو مثير لم يقتصر على الاقتصاديات النامية تقليدياً. بل أن ديون ما تُسمى الأسواق الناهضة قد ارتفعت إلى أبعاد غير مسبوقة. تُبين دراسة ماكنزي أن مجموع ديْن "السوق الناهض" ارتفع إلى 49 مليار دولار في نهاية عام 2013، بنسبة 47٪ من النمو في الديْن العالمي مُنذُ عام 2007. وذلك أكثر من ضعفي نصيبه من نمو الديْن بين عامي 2000 و 2007.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، عانت مجموع مدخرات العملة الاجنبية التي تمتلكها "الأسواق الناهضة" في عام 2014 (مؤشر مهم لتدفق رأس المال) أول تراجع سنوي مُنذُ أن بدأت السجلات عام 1995. إن هذه التدفقات لرأس المال تشبه تدفق الدم إلى شخص في حاجة إلى نقل دم. وبدون التدفق المستمر لرأس المال سوف لن تحصل ما تُسمى الاقتصادات الناهضة على المال لتُسدد ديونها وتموّل عُجوزاتها وهي تستثمر في البُنية التحتية وفي التوسع في الانتاج. وتنقل محطة البي بي سي BBC أرقام من المركز الدولي للدراسات النقدية والمصرفية (ICMBS):

"مُنذُ عام [2008■ حين ذاك، إنه العالم النامي، خاصة الصين الذي دفع بزيادة الديْن. بالنسبة للصين، يوضح التقرير الزيادة في الديْن ك "رئيسي." مُستثنياً الشركات المالية لديها زيادة بنسبة 70 بالمائة تُشير إلى مستوى أعلى بكثير من أي اقتصاد ناهض آخر. يقول التقرير أن هناك زيادات واضحة في تركيا والأرجنتين وتايلند.

إن "الاقتصادات الناهضة" تُقلق بشكل خاص مُعدي التقرير: "قد يكونوا في مركز زلزال الأزمة القادمة. على الرغم من أن مستوى الرفع أعلى في الأسواق المُتطوّرة، إلا أن سرعة عملية الرفع الأخيرة في الاقتصادات الناهضة، خاصةً في آسيا، هي بالفعل قلق مُتزايد."

إن بعض تدفقات رأس المال البارزة تصدر من الدول التي تُراكم الديون بشكل سريع. كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، شهدَت ديْنها لنسبة الناتج المحلي الاجمالي إلى زياد في الديْن بنسبة 45 بالمائة نقطة بين عامي 2007 و 2013، في حين أن الصين وماليزيا وتايلند وتايون تعرضت لفورة ديْن بنسب 83، 49، 43، و 16 بالمئة نقطة على التوالي.

إن هذه الاقتصادات هي في تباطؤ أيضاً أو هي في ركود، تُعدُ لركود عالمي عميق في الفترة القادمة.

مشكلة في الصين

إن أكثر القضايا خطورة هي أن الاقتصاد

المصدر:
مجلة In Defence of Marxism
مارس 2016

الصيني يَمُرُ بتباطؤ حاد. إن التباطؤ في "الاقتصادات الناهضة" هو بسبب الركود المُطوّل على الطلب في الاقتصادات الرأسمالية المُتقدمة من ناحية، وبسبب تراجع الصين من ناحية أخرى. إن هذا المشهد يجب أن يُترجَم إلى تجارة عالمية ضعيفة على نحو ظاهر. ومن الناحية الجدلية، كل شي في تواصل بيني، حتى يُفضي الطلب والأسواق الضعيفة إلى انتاج واستثمار ضعيفين. ويُفضي الاستثمار الضعيف إلى انتعاش ضعيف، والذي بدوره يُفضي إلى طلب ضعيف.

يمكن النظر إلى النمو الهائل للتصنيع في الصين من الإحصائيات حيث أنهُ ما بين عام 2010 و 2013، سكبت الصين مواد مُصنعة في الأسواق أكثر مما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين بكاملِه. ولكن الطاقة الانتاجية الهائلة للمصانع الصينية لا يُعادلها نمو مُتبادل في الطلب العالمي. والنتيجة الحتمية هي أزمة زيادة الانتاج على الطلب.

وفي الفترة حتى عام 2007، كان الأئْتمان وتعمير الداخل هما المُحرك للطلب العالمي، خاصةً في الولايات المتحدة وأسبانيا. لقد أخذت الصين هذا الانهيار والطلب، حيثُ كانت تسكب المليارات في البنية التحتية والقروض المصرفية. تم استثمار ما يزيد على 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي راكم قوى الانتاج والطلب على المواد الخام. كما أنهُ راكم طاقة زائدة هائلة.

إن انفجار الفُقاعة في الغرب الذي بدأ في عام 2008 أفضي إلى قيام الحكومة الصينية بضخ كميات هائلة من المال في الاقتصاد. وهذا بدورة قد أفضى إلى فقاعة تخمينية هائلة وإلى تراكم هائل للديْن على جميع المستويات من الاقتصاد الصيني. إن هذه الفُقاعة في طريقها للإنفجار، بنتائج بعيدة الأثر على مستوى العالم. إن الصين سالكة نفس الطريق مثل اليابان، إنهُ طريق الركود المُطوّل. إن التباطؤ بدورهِ في الصين معناه إنهيار أسعار السِلع، والذي أصاب "الاقتصادات الناهِضة" إصابة مُوجِعة. والشيء الأكثر أهمية هو أن الصين تُمثل 16٪ من الانتاج العالمي و 30٪ من النمو العالمي. عندما تتباطأ الصين يتباطأ العالم.

إن زيادة الانتاج على الطلب في الصين يؤثر على الحديد الصلب وعلى سِلع مُصنعة أخرى. هناك تراكم هائل للديْن، وهناك مخاوف من انهيار سوق العقار شديدة السخونة. أكثر من الف منجم للحديد الخام على حافة الافلاس المالي. وتتوقع مجلة الفايننشل تايمز: "إن الصين بشكل خاص قد تشهد تقلص حاد في نمو الانتاج المُحتمل، حين تحاول إعادة توازن اقتصادها بعيداً عن الاستثمار ونحو الاستهلاك." وقد قال رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ لسفير الولايات المتحدة بإنهُ يعتمد على ثلاث أشياء ليحكم على النمو الاقتصادي: استهلاك الكهرباء وحجم حمولة السكة الحديد وتسليف البنوك. على هذا الأساس صنف خُبراء الاقتصاد في مؤسسة فاتوم "مؤشر القوة الدافعة الصينية" من ثلاث مجمعات من الأرقام. يُبيّن المؤشر أن السرعة الفعلية للنمو قد تكون منخفضة إلى حد 2.4٪. إن حجم حمولة السكة الحديد منخفضة بشكل حاد والاستهلاك الكهربائي منخفض جداً. ونتيجة لانخفاض النمو خفضت الصين معدل الاستثمار ست مرات في الإثناء عشر شهراً الأخيرة. كما أنها عوّمت عُملتها لتُنعش صادراتها، الأمر الذي صعد الخلاف مع الولايات المتحدة مما أدى إلى عدم استقرار هائل في كل مكان.

لقد أثر تراجع النمو في الصين على الدول التي تُسمي "الاقتصادات الناهِضة"، خاصة تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الصين. إن مخاوف التباطؤ الصيني استشعرها الخبراء الصينيون أنفسهم، خاصة في انخفاضات سوق الاوراق المالية. وتدخلت السُلُطات بضخ 200 مليار دولار لتُعيد التوازن للسوق، ولكنها استسلمت في النهاية. واستحكم الذُعر بالمستثمرين. يقول، تاو ران Tao Ran إستاذ الاقتصاد في جامعة بيجينغ "إن لم نقوم بعملية إصلاح، فإن الاقتصاد الصيني قد يتباطأ إلى درج الانهيار." "إن كل ما أنجزناه في العشرون أو الثلاثون سنة الماضية سوف يذهب سُدًى." إن قسم الأبحاث لثاني أكبر بيت للسمسرة في اليابان، دياوا Daiwa، قام بعمل لم يسبق أن قام بهِ أحد من قبل وقدم تقريراً وضع بهِ "إنهياراً" مالياً عالمياً سريع، ذلك الإنهيار الذي لم يكن سِوى نتيجة لكارثة اقتصادية صينية، من أفضل مَشاهد قضاياه. وأضاف بأن أثر هذهِ الكارِثة العالمية ستكون "أسوأ ما شهِده العالَم قط."

صدمة العلنية: ما بين التشتت والوحدة

«قوتنا تكمن في قول الحقيقة» !
فلاديمير لينين (١٩٠٥)

الحركة الشيوعية العالمية في أزمة، الاحزاب الشيوعية في ازمة. لا مفر من هذه الحقيقة الواقعة علينا كحمل ثقيل. لكن لتقفي اثار هذه الازمة في " الحالة الملموسة" الراهنة يتوجب علينا إن نسترجع الماضي، ونقده، وتفكيكه. ولن نكون متفاجئين، ولا أتصور سيكون القارئ – قد يكون هذا المناضل القديم، أو الحزبي الوفي لحزبه وتاريخه، أو الشاب المتحمس – مندهشاً اذا قلنا ان هذه الازمة طالت النطاق المحلي لدينا في البحرين، عند المنبر الديموقراطي التقدمي. على النقد ان يكون جسوراً، وعلى الناقد ان يعرض هذا الماضي عبر رؤية ماركسية سليمة، واخضاع هذا الماضي في محكمة الفكر العلمي. فهذا الماضي، رغم الظروف الصعبة للعمل السري وما صاحب ذلك من قمع الحريات في ظل ظروف امنية قاسية وبيئة غير ديموقراطية، يجب ان يخضع لهذه المحاكمة كأول خطوة نحو فهم التناقض الذي ولدته هذه الازمة محلياً وعالمياً، عبر فهم مسبباتها النظرية، والسياسية، والعملي :

في العام 1981 عقدت جبهة التحرير الوطني اجتماعاً تحت اسم " الكونفرنس، للمرة الثانية بعد عقده عام 1967، في أبين بجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. المميز في هذا الاجتماع أنه أتى من ضرورة إدراك بأنه بالنسبة إلى "جبهة التحرير"، وفقاً للأستاذ بدر عبدالملك1، بات الوضع محرجاً لها في علاقاتها الخارجية، حيث ليس لها أميناً عاماً او برنامجاً واضحاً، وتم التعامل معها ليس كحزب شيوعي بل كـ " جناح تقدمي أقرب الى الشيوعية في حركة التحرر الوطني". ووفقاً للدكتور حسن مدن والاستاذ عبدالجليل النعيمي، طرحتُ أسماء عدة لهذا «الحزب» منها: حزب اتحاد الشعب، أو حزب الشعب الديمقراطي، أو حزب الشعب العامل. أما بالنسبة الى أسباب عقد (كونفرنس أبين) فيقول الاستاذ احمد الشملان: «لوضع أسس تحول جبهة التحرير إلى حزب سياسي بشكل سليم ومتكامل.» 2.

أما حول ضرورة تحويل " جبهة التحرير" الى " حزب سياسي" له برنامج واضح وقيادة واضحة، فيقول الدكتور يعقوب جناحي : « لم تكن هناك لجنة مركزية للجبهة ولم تكن تُجرى انتخابات منذ البداية (...) هناك لجنة قيادة لكنها غير منتخبة، عناصر قيادية تعتقل فيصعد آخرون للقيادة بتزكية من العناصر القيادية، ولم نكن نعلن عن مسمى أمين عام لأنه لم يكن لدينا امين عام، كانت هناك لجنة ومسؤول اول متعارف عليه. (...) كان المطروح أولاً تغيير الاسم الذي اصبح غير ملائم بعد استقلال البحرين)) 3.

بعد عقد هذا الاجتماع، تعرضت جبهة التحرير الى ضربتين في عامي 1982 و1986، وتسببت في شل حركة الجبهة. ويلخص الأستاذ عبدالله خليفة حال الجبهة في التسعينيات على النحو التالي: «لم يكن هناك تنظيم في الداخل، كان رأينا هو العودة للعمل على الصعيد الفكري فقط بدلاً من عمل له طابع تنظيمي..» ويوافقه الاستاذ بدر عبدالملك الرأي: «خلال التسعينيات لم يكن هناك تنظيم ولا عمل تنظيمي ولا فكر تنظيمي..» 4.

١- منقول عن الكتاب القيم لفوزية مطر : (احمد الشملان: سيرة مناضل، وتاريخ، ووطن). (للتحقق من الاقتباس انظر الى صفحة ٤٤٠ من الكتاب المذكور).
٢- مثل المصدر (ص: ٤٤١).
٣- مثل المصدر (ص : ٤٤٢).
٤-الاقتباسان من مثل المصدر (ص : ٥١٠).

هشام عقيل

ما يمكن استخراجه من الاقتباسات الآنفة، رغم إنها تصريحات فردية الا انها تمثل كوادر رئيسية في جبهة التحرير، هو التالي :

1 – ان مرحلة ما قبل (وما بعد ايضاً) كونفرنس أبين، كان لجبهة التحرير الوطني توجهاً ماركسياً/تقدمياً، او شكلاً من اشكال "جناح تقدمي"، في حركة التحرر الوطني البحرينية. متكونة من خلايا تجمعها لجنة او قيادة مسؤولة.

2 – ان ضرورة عقد كونفرنس ابين، اتت من الحاجة الملحة لتوحيد/ وتحويل الجبهة الى حزب منظم، له برنامج واضح، وسياسة واضحة، واسم واضح، وأمين عام محدد. ايّ تحويل حالة " التشتت" الى حالة " الوحدة".

3 – بما أنه من المفترض أن يحدد الكونفرنس اسم الحزب هذا، وامينه العام، وقيادته. كان من المقرر تغير الاسم التنظيمي من «جبهة التحرير» إلى اسم اخر، حيث الاسم : التحرير، لم يعد ملائماً : (مرحلة ما بعد الاستقلال).

4 – بعد ضربتي 1982 و1986 شلتّ حركة «جبهة التحرير الوطني» التي لم تستطع، لأسباب لها علاقة بالضربة وغيرها (غير المذكورة)، تحقيق مشروعها التي طرحته في كونفرنس ابين.

5 – من هذه الفترة وصاعداً، لم يكن لجبهة التحرير وجوداً حزبياً، بل حتى الخلايا والدوائر التي كانت موجودة وفاعلة سابقاً تحللت لتكون الجبهة من دون اي تنظيم، او قيادة تنظيمية، واقتصر العمل السياسي على افراد معينين، وآخرين اخذوا على عاتقهم مهمة العمل الفكري.

يمكننا الآن التوسع في الاستنتاجات:

لم تكن «جبهة التحرير» حزباً سياسياً بالمعنى المعروف للكلمة. كان يغلب عليها طابع ماركسي تقدمي عبر وجود اعضاء ماركسيين. هدفها الاساسي هو «الاستقلال الوطني» من الاستعمار. حسنٌ !، لنتوقف عند هذه النقطة : ما المعنى الحقيقي للاستقلال ؟، ومتى يحدث الاستقلال، او قل ما هي الخاصية المتميزة له ؟. فبالنسبة الى قائد الجبهة الراحل أحمد الذوادي (والجبهة نفسها) هو: «جلاء القوات الاستعمارية». ففي مقابلة معه يقول التالي : (إسقاط النظام لم يكن شعار جبهة التحرير الوطني. وإذا طرح في بعض الاوقات فهو طرح بشكل عشوائي وفي ظروف معينة. اسقاط الحكم لم يكن استراتيجية الجبهة. كان الطرح هو الخلاص من الاستعمار وتطبيق الديمقراطية.) 5. لنمسك باللب الحقيقي لـ " الخلاص من الاستعمار وتطبيق الديموقراطية" الذي يمكن ان يدل على مفهوم «الاستقلال». يبدو هناك سوء فهم في استخدام المفهوم نفسه. فوحدها النظرة التجريبية ترى واقع «الاستعمار» يقع فقط في استخدام العنف العسكري لإخضاع بنية اجتماعية ما لبنية اجتماعية متروبولية. هذه النظرة تنزلق، بوعي او دونه، الى التفكير البورجوازي القائل بإمكانية «لاستقلال الوطني» والخوض في رأسمالية مستقلة عن البنية العالمية لنمط الانتاج الرأسمالي.

مسألة الاستقلال عن الإمبريالية لا تعني استقلالاً سياسياً وحسب، ايّ عبر جلاء القوة العسكرية للاستعمار. في الابنية الاجتماعية التابعة علاقات انتاجية كولونيالية تبعية في تكونها وتطورها التاريخي. فالتحرر الوطني الحقيقي، هو التحرر من علاقات الانتاج هذه. وليس، كما يشاع، عبر التحرر السياسي وحده. فمفهوم «الخلاص من الاستعمار وتطبيق الديموقراطية» حقاً ليس له اي

٥- من كتيب : احمد الذوادي يتذكر، ٢٠٠٧، البحرين :منشورات المنبر الديمقراطي التقدمي.

معنى حقيقي، بل منفلت وغير ثابت. ما هو شكل هذا الخلاص؟، بل ابعد من ذلك : ما هو شكل تطبيق الديموقراطية ؟، ما المقصود بالضبط بهذا الكلام ؟، هل كانت تنوي الجبهة القيام بهذه المهام بنفسها – لكن هذا يفترض ان يكون بيدها جهاز الدولة وهذا يناقض ادعاء «لا اسقاط النظام». اذن بطريقة او اخرى مسألة «الاشتراكية» مفقودة، او لم يكن لها موقعاً في سياسات جبهة التحرير نفسها ضمنياً (حتى لو تم اعلانها هنا وهناك). الآن يمكننا فهم لماذا كلمة «التحرير»، وفقاً للدكتور يعقوب جناحي، لم تعد ملائمة بعد الاستقلال : ليس هناك، ما بعد الاستقلال ما يستدعي «تحريره»، لتكون جبهة تقود «التحرر الوطني».

اما حول السياسات الجبهوية (فكرياً وعملياً)، التي يمكن للحالة " المتشتتة" ان تقع تحت مظلة مبادئها، يمكن ان تجدها هنا وهناك، بشكل مطالب تعبر، بغموض، عن "التحرر" من الاستعمار، واحياناً اخرى تتم اضافة: «الرجعية» (لنا ان نسأل من هي هذه الرجعية ؟).

فمثلاً في برنامجها العام تناضل جبهة التحرير من اجل : (1) البحرين دولة ديمقراطية مستقلة استقلالاً حقيقياً. (2) تصفية قواعد الحرب العسكرية العدوانية والامريكية (3) ...ايجاد حكومة وطنية ديمقراطية .... (4) تنمية اقتصادنا الوطني..) 6.

أو مثلاً يمكن ان نوجد برنامجاً اكثر تحديداً في مشروع برنامج «البديل الديمقراطي في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيقي الديمقراطية» الذي ينص التالي: (النضال من اجل حياة ديمقراطية حقيقية...(...) ...العمل على ان يكون مجلس التعاون الخليجي معبراً عن ارادة شعوبه. (...) النضال من اجل بناء اقتصاد وطني مستقل ....) 7.

انها مطالب يجب تحقيقها بشكل عام: لا استراتيجية على الاطلاق في كيفية تحقيقها. كل هذه المطالب لا تعني شيئاً، انها عمومية، اي نظام ملكي أو جمهوري يمكن أن يتحدث عن تحقيقها وليست جبهة التحرير وحسب. المفاهيم، غير ماركسية، المطروحة لا تدل شيئاً على التحرر الوطني، بل على عملية تأبد علاقة التبعية الكولونيالية.

بعد انطلاقة المشروع الاصلاحي في البحرين، والسماح بإنشاء الجمعيات السياسية، تم إنشاء جمعية (المنبر الديموقراطي التقدمي) التي هي: (امتداد تاريخي، سياسي، وفكري، لجبهة التحرير الوطني البحرانية.) 8. هذا يعني، لحسن الحظ، فرصة لأعضاء المنبر ان يتجاوزوا هذا التشتت نحو وحدة فكرية وسياسية، خلالها يحددون برنامجهم العام، ويتم انتخاب أمينهم العام ولجنتهم المركزية. لكن في ظل العمل السري الطويل، وفي مفاجأة انفتاح الحريات الديموقراطية النسبية في البحرين، يبدو ان الجمعية اصيبت بـ «صدمة العلنية»، التي احتاجت تأسيس تنظيم في أسرع وقت.

لكن تبقى هناك مسألة عالقة، لمَ نجد كيانين منفصلين: واحد لـ (جبهة التحرير) والآخر لـ (المنبر الديمقراطي التقدمي)، خصوصاً ان معظم قيادات (جبهة التحرير)، ومن ضمنهم احمد الذوادي واحمد الشملان، اصبحوا قياديي المنبر التقدمي، لماذا في كل عام يتم الاحتفال بذكرى تأسيس جبهة التحرير ككيان منفصل ؟ بينما هي ماضي المنبر التقدمي، والمنبر التقدمي هو حاضرها ؟. هل جبهة التحرير هي هي المنبر التقدمي ؟، حيث شكلها في العمل السري كان شكلاً جبهوياً، بينما في العمل العلني الديموقراطي تأخذ شكل جمعية سياسية ؟. لماذا هناك اكثر من جهة تتحدث باسم الجبهة ؟، حيث هناك جهة تدعي انها لا تزال جبهة التحرير، وتحمل مثل الاسم، وتصدر بيانات الخ. وبينما المنبر التقدمي نفسه يقول انه الامتداد التاريخي لهذه الجبهة ؟. وايضاً نجد جمعية – تحت التأسيس– التغيير الديموقراطي – التي انشقت عن المنبر التقدمي – ايضاً تعلن نفسها الامتداد التاريخي لهذه الجبهة.

كل ما يهم الآن، على الأقل في نقاشنا الحالي، ان المنبر التقدمي هو التنظيم الرسمي الذي يحمل إرث جبهة التحرير الوطني، بذلك يجب الحديث عن المنبر التقدمي بشكله الحاضر.

ما الذي حدث، بعد هذا العناء والنضال الطويل، في الوحدة التنظيمية (الفكرية والعملية) لجبهة التحرير الوطني؟، او قل كيف تبلورت هذه الوحدة النظرية (التي تقابلها الممارسية، والعكس بالعكس)؟. يتكفل البرنامج السياسي بالإجابة : (انبثق المنبر الديمقراطي التقدمي كتنظيم سياسي يتبنى الأفكار التقدمية ومنهج التحليل العلمي الثوري وفق الفهم الجدلي المادي والتاريخي في ادراك الواقع..). يبدو انهم يتكبدون عناءاً عبر التفافات مصطلحية لكي يتجنبوا قول «الماركسية – اللينينية»، ولكن على اية حال: على ماذا سيساعد هذا السلاح المادي الجدلي والتاريخي/ التقدمي /الثوري/ العلمي؟: (دراسة آليات الحراك الاجتماعي والسياسي وسبل توجيهها لإنجاز مهام بناء الديمقراطية وإقامة دولة القانون والمؤسسات(...) وإشاعة العدالة الاجتماعية.)9.

السلاح الذي يستخدمه المنبر التقدمي في فهم وادراك الواقع هو، اذن، الفهم المادي الجدلي (فلسفة الماركسية) والتاريخي (علم التاريخ). لكن ما يتبع ذلك، من استنتاجات، ومحاولات فهم، لهذا "الواقع"، اجري بطريقة غير ماركسية على الاطلاق.

لنضع، اذن، هذه المسألة بالشكل التالي:

يتحدث البرنامج السياسي عن «دولة القانون»، و«العدالة الاجتماعية»، و«العيش الكريم». لئن الالتفاف المصطلحي، من حول الماركسية، استخداما مصطلحات مرادفة للـ "ماركسية"، تجنباً لهذا المصطلح بالذات، مثل «الأفكار التقدمية» و«منهج التحليل العلمي الثوري» قد نجح، فإن الالتفاف، من حول الاشتراكية، استخداما مصطلحات مثل «العدالة الاجتماعية» لن ينجح في تجنب مصطلح «الاشتراكية» كمرادفة له، لأنها ليست مرادفة.

الملاحظ هو أن الأدبيات الماركسية الكلاسيكية لم تتجنب استخدام كلمة «العدالة الاجتماعية» وحسب، بل قامت بمحاربتها بشراسة. هل العدالة الاجتماعية هي الاشتراكية ؟، بالنسبة لماركس وأنجلز ولينين إنها ليست كذلك. لماذا ؟ لأنها تتحدث بالمفهوم البورجوازي حول «العدالة». إنها، ضمنياً، تتحدث باللغة البورجوازية حول توفير «العدالة» للمجتمع، الذي يعني، في المقابل، وجود حالة غير عادلة . النظر إلى بنية اجتماعية –طبقية– بأنها غير عادلة، بضرورة الخطاب الذي يطالب بالـ «العدالة»، يعني بالضرورة مطالبة تحقيق هذه «العدالة المفقودة» في البنية ذاتها. انه مطلب يقع في الإطار البنيوي القائم في استبدال حالة «اللاعدالة» إلى حالة «العدالة»، ايّ تأبيده.

إيمان «العدالة الاجتماعية» بالصراع الطبقي لا يذهب ابعد من الاعتراف ان حالة «المجتمع» الآنية هي «غير عادلة» يتوجب تأسيس «العدالة» فيها. هي عملية تهدئة الصراع. وبذلك ادعاء هذا المطلب بأنه يتبنى «المنهج الجدلي المادي" في " فهم الواقع" هو ادعاء وزعم باطل، لأنه لا يرى البنية الاجتماعية برؤية تناقضية ماركسية: وبذلك يرى الطبقات، الموجودة في البنية، تتعايش بطريقة تناقضية لا غير، ووجودها، ايّ تحديد وجودها (السياسي، الاقتصادي، الايديولوجي) هو هو تحديدها الطبقي (لا نخلط هذه المسألة مع «الموقع الطبقي»)، الذي بالضرورة تناقضي معقد.

«العدالة» تفترض وجود «جهاز دولة» في يد من يريد تطبيقها، لكن هذا مستبعد وفقاً للبرنامج السياسي للمنبر الديموقراطي لأنه لا يهدف السيطرة على هذا الجهاز. نلاحظ ان اللغة المستخدمة لدى البرنامج السياسي هي لغة متماثلة بالقائم. العدالة الاجتماعية هي ليست «الاشتراكية».

من الغريب في البرنامج السياسي يتعايش مفهومي «العدالة الاجتماعية» و«دولة القانون». هذا التعايش لا معنى له على الاطلاق. إن «العدالة الاجتماعية» تزعم إمكانها تحقيق «العدالة» لكل الطبقات، لكنها تفترض، لكي تقوم بهذا، عليها ان تسن قوانيناً "عادلة". لكن بما إن كل " قانون" يعبر عن سيطرة طبقية ما، وبذلك قهري بالضرورة، يستحيل مطلبها وجوداً بتحقيق " العدالة لكل الطبقات".

لا مكان، إذن، للمنهج الديالكتيكي (او الجدلي) المادي أن يلعب دوره كما يزعم البرنامج السياسي نفسه، فإنه يتحدث بلغة منافية لما يزعمه ويدعيه، فيظهر مشوهاً، عبر استخدامه لغة غير متناسقة، وركيكة، وضعيفة علمياً. وذلك يكشف عن فقر واضح في فهم أهم مبادئ المادية التاريخية. هذه اللغة المشوشة لن نجدها بشكل عام في تعريف الجمعية وحسب، من حيث الشكل التمثيلي للماضي الجبهوي وأشكال حاضر هذا الماضي وكذلك في طريقة انتقاء المصطلحات التعريفية، بل أيضاً في الأقسام الأخرى، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، الاكثر عمقاً.

حقاً يجثم الماضي على صدر الحاضر ككابوس..

٦- فوزية مطر، احمد الشملان : سيرة مناضل وتاريخ ووطن، ٢٠٠٩، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص: ٣٤٣-٣٤٤

٧- مثل المصدر (ص: ٤٣٨-٤٣٩).

٨- البرنامج السياسي، المنبر الديمقراطي التقدمي، ٢٠٠٥، البحرين : منشورات المنبر الديمقراطي التقدمي، ص: ٦

٩- كل اقتباسات هذه الفقرة هي من المصدر السابق (ص : ٦-٨)

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 108 ـ نوفمبر 2016 السنة الرابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

الوجه الناعم للداعشية

د. حسن مدن

أيهما الأفضل لمدرس موسيقى: أن يقول للعازف الذي يدربه بعد سماعه له وهو يعزف مقطوعة موسيقية، كان بإمكانك أن تعزفها بشكل أفضل، أو يقول له إنك لم تبلغ في عزفك الطريقة التي عزفت بها أنا أول مرة؟!

هذا سؤال يطرحه أحد التربويين الأجانب وهو يشرح حدود التسامح التي يجب أن تظهرها التربية الحديثة في العلاقة مع الدارسين، في المدرسة أو الجامعة أو حتى في مجالات الحياة الأخرى. أيهما أكثر وقعاً وتأثيراً من الأسلوبين السابقين في نفس المتعلم: أن تقول له كلاماً يؤدي إلى إحباطه وإبلاغ رسالة إليه فحواها إنك لن تتعلم أبداً، أو أن تعلمك بطيء، أو أن يظهر له أن لديه إمكانيات في التلقي والاستجابة عليه أن يظهرها ويوظفها بشيء من الجهد عليه أن يبذله.

فأن يقول أستاذ الموسيقى للعازف إنك لم تبلغ المستوى الذي عزفت به أنا المقطوعة كفيل بأن يحبط العازف لأنه ربما لا يستطيع أن يبلغ مستوى أستاذه الذي اكتسب مهاراته وقدراته بالمراس والخبرة والتجربة، لكن أن يقول له كان بوسعك أن تعزف بصورة أفضل من هذه، فإنه يشجعه على أن يبذل جهداً إضافياً في العزف التالي، ليكون أداؤه أفضل مما كان عليه في المرة الأولى.

الحديث هنا يدور عن مقدار التسامح الذي على المؤسسة التربوية الحديثة أن تظهره في العلاقة مع المتعلمين، لأن ذلك من شأنه أن يعد جيلاً جديداً أكثر تسامحاً وأوسع أفقاً وأكثر تحرراً في تعاطيه مع هذه المؤسسة ليس بصفتها سلطة قامعة للرأي أو الموهبة، وإنما بصفتها مصهراً فكرياً وثقافياً وتربوياً لشحذ الموهبة وتطويرها.

نستحضر هنا هذه التساؤلات، ونحن نتابع أمر الطلب الذي رفعه مجلس النواب، مؤخراً، إلى الحكومة يطالبها فيه بمنع تدريس الموسيقى في مدارس الدولة، بزعم أن الموسيقى "مفسدة ودمار للطلبة ومزيلة للنعم"!

ما يثلج الصدر أن المجتمع البحريني أظهر ردة فعل قوية ضد هذا الطلب وأصحابه، سواء من قبل المثقفين والفنانين ومنظمات المجتمع المدني وقوى مجتمعية واسعة رأت في أن ينال هذا الطلب غالبية أصوات الحاضرين في الجلسة التي جرى التصويت فيها عليه، إهانة للبحرين ومكانتها الثقافية، كونها كانت دائما مصدر اشعاع للمعرفة والفن والثقافة في منطقة الخليج.

في تصويت "ممثلي" الشعب على طلب مثل هذا، دليل على مقدار التراجعات التي بلغناها في عالمنا العربي، وطالنا ما طالنا منها، بحيث أن برلماننا المنتخب بدل أن يوجه جهوده نحو الدفاع عن الحقوق المعيشية والسياسية للناخبين، لا بل وأن يطالب ويعمل من أجل تكون له صلاحيات فعلية في محاربة الفساد والرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها، لم يجد ما يتصدى له سوى المطالبة بمنع تدريس الموسيقى في المدارس، فيما المجتمعات المتحضرة ينشغل تربويوها بتعزيز قيم التسامح لدى التلاميذ، بما في ذلك عبر تدريس الموسيقى ذاتها.

علينا أن نتخيل على أي تفكير وتكوين سينشأ أبناؤنا وبناتنا، رجال ونساء المستقبل، إذا لقنوا وهم لا يزالوا براعم طرية غضة أن الموسيقى وتدريسها حرام في المدارس، وإن قائمة المحرمات تتسع لتشمل أموراً بديهية ما أنزل الله بها من سلطان.

سنوات مرت والحديث يدور عن مواجهة أفكار التطرف والتكفير في بلداننا العربية، ولم تتخذ من أجل ذلك التدابير الضرورية، حتى استشرت هذه الأفكار، وأصبح لأصحابها مخالب وأنياب، فإحتلوا المدن وأقاموا الدويلات عليها، وأذاقوا سكانها من الويلات الكثير مما ظهر ومما بطن، والفترة القادمة كفيلة بإظهار تفاصيل الفظائع التي ارتكبوها.

كيف لنا أن نستغرب نجاح داعش وأخواتها في إستقطاب شبابنا إلى صفوفها، وتمكنها من غسل أدمغتهم، وحملهم على إقتراف ما تقشعر الأبدان والأذهان من مجرد التفكير فيه، ناهيك عن الإتيان به، وننسى أن منظومتنا التعليمية، بما هي عليه من تناقض وتخلف، تهيء كل ذلك، وتجعل الشباب فاقدين للحصانة بوجه دعوات التكفير والقتل، حين يعمد القائمون على هذه المنظومة إلى استبعاد كل من شأنه تكوين العقل الناقد للتلاميذ، وتنمية ملكات الفرح والسعادة وحب الحياة لديهم، فتارة يجري حذف مادة الفلسفة من المقررات الدراسية، وتارة تحرم دروس الموسيقى والفنون الجميلة، ويجري إستلال الصفحات السود من تاريخنا، لاغيرها، لتكون مادة للدرس، ويأتي نواب إئتمنهم ناخبوهم على قضاياهم ومصالحهم ومستقبل الوطن وأجياله الجديدة ليحثوا على المضي في نهج مدمر مثل هذا، الذي هو في جوهره "داعشية" ناعمة، يمكن أن تتحول إلى دامية في أية لحظة.

واليوم يخوض العالم، ونحن جزء منه، حرباً لاستعادة الأراضي التي بسط هؤلاء التكفيريون السيطرة عليها، وملاحقتهم، وهي حرب لا بد منها، لكنها وحدها لن تكون كافية إذا لم يجرِ التوجه بجرأة واقدام نحو حماية أذهان الناشئة عبرَ تطوير المناهج التعليمية، وجعل منظومة التعليم مصانة من الترهات الجالبة لكل هذا الخراب الذي نرى.